

## فهرس الاسئلة

الصفحة	السؤال
ص ٢	س١/ عرف علم الاقتصاد مبيناً علاقته بالسياسة والاخلاق والقانون ؟ صيغة اخري / اشرح التعريفات التي قيلت لعلم الاقتصاد مبيناً صلته بالعلوم الأخرى ؟
ص ٤	س ٢ / وضح طرق دراسة علم الاقتصاد السياسي ( الطريقة الاستقرائية والطريقة الاستنباطية؟
ص ٥	س٣/ تكلم بالتفصيل عن طبيعة المشكلة الاقتصادية؟
ص ٦	س٤/ اشرح عناصر المشكلة الاقتصادية؟
ص ٩	س٥/ انواع الاموال الاقتصادية التي تشبع الحاجات؟
ص ١٢	س٦/ اكتب في تطور الفكر الاقتصادي من خلال المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية المختلفة؟
ص ١٤	س٧/ تكلم عن الفكر الاقتصادي الاسلامي مبيناً مبادئ الدين الاسلامي وراء ابن خلدون؟
ص ١٦	س٨/ تكلم بالتفصيل عن النظام الرأسمالي موضحاً مظاهر الحرية الاقتصادية واهمية السوق وعيوبه في هذا النظام ثم بين رأيك في مدى حل مشاكل التنمية الاقتصادية طبقاً لهذا النظام؟
ص ١٩	س٩/ تكلم عن النظام الاشتراكي موضحاً خصائصه وعيوبه؟
ص ٢١	س١٠/ قارن بين النظام الرأسمالي والاشتراكي موضحاً تعريف كل نظام واهدافه ومزاياه وعيوبه؟
ص ٢٣	س١١/ وضح كيفيه حل المشكله الاقتصادية في كلا من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ؟
ص ٢٤	س١٢/ اكتب في عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج من حيث تعريفه وخصائصه واهمية تقسيم العمل؟
ص ٢٦	س١٣/ عرف رأس المال عبر المدارس الاقتصادية المختلفة مبيناً تقسيماته؟ صيغه اخري / اكتب بالتفصيل في عنصر رأس المال كنحصر من عناصر الإنتاج؟
ص ٣٠	س١٤/ عرف الادخار موضحاً أنواعه والعوامل الموضوعية المحددة للادخار؟ صيغه اخري / عرف الادخار وبين أنواعه والعوامل الشخصية والموضوعية التي تتوقف عليه وبين ماهية الإدخار الاختياري في مصر ؟

س١/ عرف علم الاقتصاد مبيناً علاقته بالسياسة والاخلاق والقانون ؟  
صيغة اخري / اشرح التعريفات التي قيلت لعلم الاقتصاد مبيناً صلته بالعلوم الأخرى ؟

## عناصر الإجابة

## أولاً: تعريف علم الاقتصاد

١- الاقتصاد هو علم الثروة:  
٢- الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات الإنسانية:  
٣- الاقتصاد هو علم المبادلة:  
٤- الاقتصاد هو علم الندرة:

## ثانياً: صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

[أ] الاقتصاد والسياسة: [ب] الاقتصاد والأخلاق [ج] الاقتصاد والقانون:

## أولاً: تعريف علم الاقتصاد

## ١- الاقتصاد هو علم الثروة:

موضوع علم الاقتصاد هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة .

النقد ← أخذ على هذا التعريف إشارته لعدد من التساؤلات حول معنى الثروة ؟

فإذا كان المقصود بالثروة هنا الثروة المادية كالممتلكات والعقارات مثلاً فإن هذا التعريف يصبح قاصراً ويضيق بالتالي نطاق الاقتصاد، أما إذا قصدنا الثروة المادية وغير المادية، أي الخدمات المختلفة، فإننا بذلك نوسع من علم الاقتصاد .

## ٢- الاقتصاد هو علم إشباع الحاجات الإنسانية:

ذهب فريق آخر إلى تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إشباع الحاجات الإنسانية، والحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة، وتتغير بحسب الزمان والمكان.

النقد ← إلا أن هذا التعريف وجه له نفس النقد الذي وجه للتعريف الأول، فأي الحاجات التي يشتمل عليها علم الاقتصاد؟ هل هي الحاجات التي تشبع بالوسائل المادية كالحاجة إلى الطعام والملبس والسكن مثلاً، أم الحاجات التي تشبع بالوسائل غير المادية كالتذوق الموسيقي والقيم الدينية والخلقية.

## ٣- الاقتصاد هو علم المبادلة:

يرى البعض الآخر أن الاقتصاد : علم المبادلة . وعلى ذلك فعلم الاقتصاد هو الذي يدرس القيمة أي الثمن الذي تتبادل به الأشياء، وذلك لأن حاجات الإنسان متعددة والموارد محدودة ولذلك لابد أن تصبح الموارد ذات ثمن، ودراسة الثمن من ناحية كيفية تحديده والعوامل التي تؤثر فيه، والعلاقة بينه وبين الظواهر الأخرى هي أساس الدراسة الاقتصادية.

يؤيد هذا الرأي ما استقر عليه رأي البعض أن الأجر ليس إلا ثمناً للعمل، والفائدة ما هي إلا ثمناً لرأس المال، والربح ما هو إلا ثمناً للأرض، والربح ما هو إلا ثمناً للتنظيم .

النقد ← يعاب على هذا الرأي، أن هناك كثير من العلاقات الاقتصادية تبعد كثيراً عن موضوع الأثمان،

مثال ذلك ← تحقيق الإنتاج الأمثل باستخدام عوامل الإنتاج استخداماً اقتصادياً، وتخصص بعض

الدول في الصناعة أو في الزراعة .

## ٤- الاقتصاد هو علم الندرة:

🔗 **علم الاقتصاد:** هو العلم الذي يبحث في تنظيم الموارد المحددة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف والحاجات المتعددة، **وأساس هذا التعريف** ندرة الموارد التي تحت تصرف الإنسان بالنسبة لما يريد إشباعه من حاجات إنسانية مع تعدد هذه الحاجات وكثرتها، أي أن علم الاقتصاد وهو علم الملائمة بين الوسائل والغايات.

🔗 معنى ذلك أن علم الاقتصاد يدور حول ما هو ملاحظ في الحياة الواقعة عن ندرة نسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان، مما يحتم عليه استخدام هذه الموارد المحدودة على أفضل وجه مستطاع، حتى يمكن إشباع أقصى حد ممكن من هذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات بين أفراد المجتمع الإنساني وخاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع.

🔗 **ويتميز هذا التعريف بأنه** ← يركز على الجوانب الأساسية للمشكلة الاقتصادية، ولتحقيقه لا بد من توافر عدة شروط منها أن تكون الأهداف أي الحاجات غير محدودة بحيث لا يمكن إشباعها جميعاً، وأن حدث وأشبعت حاجة معينة ظهرت حاجات أخرى جديدة، وأن الحاجات تتفاوت من حيث الأهمية، وأن وسائل إشباع الحاجة محدودة وندرة، وأن تكون الوسائل المحدودة ذات استعمالات متعددة".

**ثانياً: صلة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى****[أ] الاقتصاد والسياسة:**

🔗 تبحث العلوم السياسية عادة في طبيعة السلطات العامة والعلاقات بينها وطرق الحكم المختلفة والمهام التي تقوم بها الهيئة الحاكمة ولا شك في **متانة الصلة بين هذه العلوم والاقتصاد** فالاعتبارات السياسية ذات أثر غير قليل في الحياة الاقتصادية حيث لا تزدهر هذه الحياة إلا إذا كانت هناك سلطة عامة قادرة على تمكين الأفراد من الانصراف إلى إنتاج الأموال ومن جهة أخرى فإن للأوضاع الاقتصادية هي الأخرى أثراً هاماً في الأوضاع السياسية ويكفي في ذلك مثلاً أن سوء الحالة الاقتصادية كان في كثير من الأحيان سبباً في نشوب القلاقل والثورات .

🔗 **ورغم هذه الصلة بين العلوم الاقتصادية والسياسية فإن نطاق كل منهما منفصلاً عن الآخر** وذلك على الأقل طالما كان تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية قليلاً فبينما تهتم السياسة بتحديد الغايات التي تسعى إليها الدولة يقتصر دور الاقتصاد أساساً على المشاركة في تبيان أفضل النظم لتحقيق هذه الغايات.

**[ب] الاقتصاد والأخلاق:**

🔗 الأخلاق هي العلم الذي يعني ببيان ما يحسن أن يكون عليه سلوك الإنسان في المجتمع ومن الواضح أن دراسة الاقتصاد إذا اقتصر على تفسير الطواهر الاقتصادية والعلاقات فيما بينها فإن بحثها يكون منفصلاً عن الأبحاث الأخلاقية .

🔗 لا ينفي ذلك أن هناك ما يتفق ومقتضيات الأخلاق بصفة عامة كالعمل على الاستزادة من إنتاج الأموال وإحسان توزيعها على الأفراد حتى يزداد مقدار تمتعهم بالحياة، كذلك فإن للاعتبارات الأخلاقية أحياناً أثرها الكبير في الأوضاع الاقتصادية وأن العكس صحيح ويكفي أن نضرب مثلاً لذلك ما يصيب الحياة الاقتصادية من اضطراب إذا خفت موازين الأخلاق عند الأفراد .

**[ج] الاقتصاد والقانون:**

🔗 ميدان الاقتصاد مستقل عن ميدان القانون فمهمة القانون هي تحديد القواعد التي تحكم علاقات الأفراد ببعضهم أو بالسلطات العامة وهي قواعد تتميز عادة بصفة الإلزام وليست هذه الأمور محل عناية أبحاث الاقتصاد ورغم ذلك فإن الصلة وثيقة بينهما فجانبا هام من العلاقات التي ينظمها القانون اقتصادي صرف كالعلاقات التي تنشأ عن التجارة والتداول .

🔗 ومن جهة أخرى فللاعتبارات القانونية أثرها على الأوضاع الاقتصادية والعكس أيضاً صحيح فتحريم الفائدة قانوناً لا بد أن يترك أثراً في حياة المجتمع الاقتصادية ويكفي أن نضرب لذلك مثلاً الأثر البعيد الذي تركه في مجال القانون قيام الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر .



## س ٢ / وضع طرق دراسة علم الاقتصاد السياسي ( الطريقة الاستقرائية و الطريقة الاستنباطية ) ؟

### عناصر الإجابة

- الطريقة الاولى: طريقة ملاحظة الوقائع [ الطريقة الاستقرائية ] :**  
**١- المقصود بالإحصاء:**  
**٢- المقصود بالتحقيق:**  
**الطريقة الثانية : الاستنتاج أو الاستنباط [ الطريقة الاستنباطية ] :**

### الطريقة الاولى: طريقة ملاحظة الوقائع [ الطريقة الاستقرائية ] :

يراد بها النظر في الوقائع الفردية المتعلقة ببعض المسائل الاقتصادية وذلك بقصد استبيان طبيعة هذه الوقائع وما بينها من صلات .  
 إذا كان صعباً أن نلاحظ الوقائع الاقتصادية على طريق التجربة فإن هذه الملاحظة مستطاعة بوسائل أخرى أحصاها الإحصاء وعمل التحقيقات .

#### ١- المقصود بالإحصاء:

العلم الذي يبين أصول الدراسة العددية للوقائع الاجتماعية والطبيعية فهو يدرس ما يطرأ على كميات تلك الوقائع من تغير بسبب اختلاف الأزمنة أو الأمكنة، ومن أمثلة الإحصاءات الاقتصادية تلك التي تتعلق بالتجارة الخارجية لبلد من البلاد حيث تبين تلك الإحصاءات كمية وقيمة البضائع الصادرة والمستوردة إلى ذلك البلد خلال فترة معلومة كما توضح ما يطرأ على هذه التجارة من ازدهار أو انكماش أثناء تلك الفترة.

نذكر بهذه المناسبة أن الأرقام التي ترد بالإحصاءات المختلفة كثيراً ما تفرغ في قوالب بيانية فترسم خطأ يمثل تطور التجارة الخارجية أو التغير الذي طرأ في الكمية المنتجة من سلعة معينة مثل القمح أو في ثمن تلك السلعة .

يجب التنبيه إلى أن البيانات الإحصائية ليست صحيحة دائماً بل كثيراً ما تقع بها أخطاء متعددة لكن من الواجبات أن نتنبه إلى وجوب اتخاذ الحذر عند استخدام الإحصاء في البحث فلا يتم ذلك إلا بعد الاستيثاق من ملائمة الأسس التي بنى عليها وصحة المصدر .

#### ٢- المقصود بالتحقيق:

يراد به محاولة الإلمام بتفاصيل حالة اقتصادية معينة والإحاطة بها من أطرافها المختلفة  
**مثال ذلك** ← أن يحل الكساد بصناعة معينة في منطقة معينة في الدولة فتتكون هيئات أو لجان رسمية وغير رسمية بقصد استقصاء أسباب ذلك الكساد ونتائجه، كما إذا وقعت أزمة نقدية فوجهت بعض لجان التحقيق البرلمانية أسئلتها إلى رجال البنوك أو إلى فريق من الاقتصاديين لاستجلاء رأي كل منهم في الأمر.

**لعل أشهر أنواع التحقيقات ما يسمى بالتحقيق المفرد** وفيه يختار المحقق نموذجاً من حالات متعددة تكون موضوعاً لبحثه .

**مثال ذلك** ← أن يعتني شخص ببحث الحالة المعيشية لبعض فئات العمال فهو يريد أن يدرس أوجه دخلهم وأبواب نفقاتهم ولكنه لا يفحص في سبيل ذلك حالة كل واحد من هؤلاء العمال الذين قد يبلغون عشرات أو مئات الآلاف بل نراه يختار واحداً من هؤلاء العمال فيتخذ حالته نموذجاً لغيره ويعمم النتائج التي يصل إليها بالنسبة لهذا العامل على غيره من العمال.

## الطريقة الثانية : الاستنتاج أو الاستنباط [ الطريقة الاستنباطية ]:

يراد به أن نبدأ بتحديد بعض مبادئ عامة أو فروض معينة ثم نستخلص منها نتائج فرعية فمثلاً نبدأ بأن نقرر أن غلة الأرض الزراعية لا يمكن بعد حد معين أن تزيد بنفس نسبة الزيادة في نفقة إنتاجها، بل أن هذه الغلة تزداد بنسبة أقل من نسبة ازدياد النفقة ثم نستخلص من هذا المبدأ العام نتائج فرعية تبين أثر تناقص الغلة على هذا النحو في أثمان المحصولات الزراعية وفي أجور العمال الزراعيين وفي حركة السكان .

**هاتان هما طريقتا البحث في الاقتصاد السياسي والمتأمل فيهما يلحظ أنهما لا تتعارضان** بل أن ثمة ارتباط شديداً بينهما حتى يكاد كل منهما أن تكون مجرد مرحلة من مراحل البحث وليس طريقة مستقلة **فمثلاً** مبدأ تناقص الإنتاج الزراعي إنما تقرر أثر ملاحظة الوقائع الخاصة بهذا الإنتاج وبالنفقة التي تنفق عليه فمرحلة الاستنباط تسبقها إذن مرحلة استقراء .

### س٣/ تكلم بالتفصيل عن طبيعة المشكلة الاقتصادية؟

#### طبيعة المشكلة الاقتصادية

#### عناصر الإجابة

- ١- المشكلة الأولى : النظام الرأسمالي:
- ٢- المشكلة الثانية : النظام الاشتراكي:
- ٣- المشكلة الثالثة :

### طبيعة المشكلة الاقتصادية

تنشأ ثلاث مشكلات اقتصادية مترابطة وتنشأ جميعاً من التقابل بين الإنسان المتعدد الحاجات والوسط المحدود الإمكانيات.

#### وسنعرض هنا هذه المشكلات الثلاثة:

- ١- **المشكلة الأولى** ← مشكلة فنية تنحدر من أن الموارد غالباً ما لا تصلح في صورتها الأولى لإشباع الحاجات وتجد المشكلة حلها في اتجاه الإنسان إلى تحويل الموارد الطبيعية ليخلق منها منفعة.
  - ٢- **المشكلة الثانية** ← تظهر في أنه لما كان الإنتاج في حاجة إلى الموارد المنتجة وكانت هذه الموارد لا تكفي كل احتياجات الإنتاج المتعددة فإنه يكون من الضروري توزيع هذه الموارد المنتجة على مختلف فروع الإنتاج على أساس حرمان بعضها من احتياجاته.
  - ٣- **المشكلة الثالثة** ← مع تقابل الحاجات غير المحدودة والأموال التي على كثرتها تعتبر بالنسبة لهذه الحاجات محدودة، تنشأ مشكلة توزيع الأموال على الحاجات أي مشكلة توزيع المنتجات على المستهلكين .
- يلاحظ أن هذه المشكلات الثلاثة واحدة في كل نظام اقتصادي موجود بصرف النظر عن الزمان والمكان ، غير أن الحل الذي يقدم لها ليس واحداً .
- فيما يتعلق بالمشكلة الأولى، نجد أن عملية الإنتاج تتوقف على البنيان الاقتصادي مما يختلف تبعاً للزمان والمكان نتيجة للوضع الذي يكون عليه عنصر الطبيعة والعنصر البشري والفن الإنتاجي.
- أما عن المشكلتين الثانية والثالثة،** وهما خاصتان بتوزيع الموارد على الحاجات فإن الحل الذي قدم لهما يتوقف على الفلسفة التي تسيطر على المجتمع وسنعرض هنا باختصار المتبع في نموذجين وهما النظام الرأسمالي الذي يقوم على ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج وعلى أسلوب السوق والنظام الاشتراكي الذي يقوم على ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل .

### ١- النظام الرأسمالي:

تقوم قوى السوق في النظام الرأسمالي بتوزيع الموارد المنتجة على فروع الإنتاج المختلفة أي على المنتجين، كما تقوم أيضاً بتوزيع المنتجات على المستهلكين ، ومن هنا يتضح أن الثمن هو الذي يوزع عوامل الإنتاج بين المنتجين ويوزع أموال الاستهلاك بين المستهلكين ويتبقى أن يلاحظ أن قوى السوق تعكس في النظام الرأسمالي رغبات المستهلك بمعنى أن الإنتاج يتجه نوعاً وكماً إلى تلبية هذه الرغبات.

## ٢- النظام الاشتراكي:

- ٥ يختلف مشكلة حل الموارد المحدودة والحاجات المتعددة في النظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة لجميع وسائل الإنتاج وعلى التخطيط الشامل عنه في النظام الرأسمالي .
- ٥ فالسلطة العامة هي التي تحدد في الخطة القومية الموارد التي تستغل وهي التي توزع هذه الموارد على فروع الإنتاج المختلفة .

## س٤/ اشرح عناصر المشكلة الاقتصادية؟

## عناصر الإجابة

العنصر الاول: تعدد الحاجات الاقتصادية:

أولاً: طبيعة الحاجة ونشأتهاثانياً: خصائص الحاجة

١] قابلية الحاجة للإشباع:

٣] قابلية الحاجة للقياس:

ثالثاً: تقسيم الحاجات الإنسانية

أ- الحاجات المادية والحاجات المعنوية:

ج- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

العنصر الثاني: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

٢] قابلية الحاجة للانقسام:

٤] قابلية الحاجة لأن تحمل مدد أخرى:

ب- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

## العنصر الاول: تعدد الحاجات الاقتصادية:

أولاً: طبيعة الحاجة ونشأتها

- ٥ طبيعة الحاجة ← يحس الإنسان حاجات متعددة فهو يحس الحاجة إلى الطعام إذا جاع وإلى الشراب إذا عطش وإلى الدفء إذا برد وإلى الراحة إذا تعب وإلى الشفاء إذا مرض .

٥ وعلى ذلك فالحاجة تتحلل، أي كان موضوعها إلى عناصر ثلاثة:

١- إحساس بالألم.

٢- معرفة وسيلة تطفيء هذا الألم.

٣- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

- ٥ لكن ليست كل الحاجات التي يحسها الإنسان مما يدخل في دراسة الاقتصاد فقد يكون الإنسان في حاجة إلى الراحة وكذلك الحاجة إلى النوم أو إلى الضحك فلا تعتبر أي منها حاجة اقتصادية.

نشأة الحاجة:

- ٥ اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد نشأة الحاجة. فالمدرسة التقليدية ترى أن الحاجة انعكاس لشخصية الفرد ولكنها ترى أن هذه الشخصية مستقلة عن الوسط الاجتماعي، وعلى العكس من ذلك ترى المدرسة التاريخية ومدرسة المنظمات أن الحاجة انعكاس للوسط الاجتماعي.

- ٥ نحن نرى أن القول بأن الحاجة انعكاس لشخصية الفرد لا يعني بالضرورة أن الحاجة لا تتأثر في نشأتها بالمجتمع. وعلى ذلك فوجه الخطأ في النظرية التقليدية هو أنها قد جردت شخصية الفرد عن الوسط الذي يحيط به. فالوسط سواء أكان اجتماعياً أم سياسياً أم جغرافياً.... يؤثر في نشأة الحاجات عن طريق تأثيره في شخصية الفرد .



## س.ف/ اكتب في خصائص الحاجات؟

**ثانياً: خصائص الحاجة****١] قابلية الحاجة للإشباع:**

معنى أن الحاجة قابلة للإشباع أن قدراً محدوداً من الأموال يكفي لإشباعها وأنها تقل حدة كلما تلقت قدراً من الإشباع بل أن الاستمرار في استهلاك الأموال يسبب بعد وقت معين ضرراً لا نفعاً .. ألماً لا لذة.

**الحاجة إلى النقود:**

النقود منفعة خاصة أي ذاتية وغير مشتقة من منافع السلع التي تشتري بها هذه المنفعة المشتقة فهي ترضي رغبة الإنسان في الإطمئنان إلى قدرته على رد المخاطر وانتهاز الفرص الغير متوقعة.

هذه الحاجة إلى الإطمئنان تعتبر حاجة اقتصادية لأن وسيلة إشباعها وهي الاحتفاظ بالسيولة تقدر في السوق بثمن هو نفقة الاحتفاظ بالسيولة أي الفائدة التي يدفعها الفرد للحصول على النقود أو التي ينزل عنها الفرد لعدم نزوله على النقود.

نلاحظ بالإضافة إلى ما تقدم أن الحاجة إلى النقود سواء كانت بغرض المبادلات أم بغرض الإطمئنان تعتبر حاجة قابلة للإشباع.

**٢] قابلية الحاجة للانقسام:**

الحاجة قابلة لأن تشبع تدريجياً بالمال اللازم لذلك، وهذا يعني أن كل جزء من المال الذي يشبع الحاجة يقابل جزءاً من تلك الحاجة وعلى ذلك فإن قابلية الأموال للانقسام هي التي تسمح بتصور انقسام الحاجة أما سبب انقسام الحاجة فيعود إلى طبيعة الإنسان.

**٣] قابلية الحاجة للقياس:**

من المتصور أن يكون شعور الإنسان بالجوع اليوم أشد منه بالأمس وفي تعبير آخر أن تكون حاجته إلى المأكل اليوم أشد منها بالأمس، ومعنى ذلك أن الإنسان قادراً على أن يقيس حاجته وهو يعني أن الإنسان قادراً على أن يرتب الحاجات من حيث أهميتها ترتيباً تنازلياً. ويتضح من هذا أن الحاجة قابلة للقياس، وأن ذلك يكون بالموازنة بينها وبين الأخرى وأن الفرد هو الذي يقوم شخصياً بهذا القياس.

**٤] قابلية الحاجة لأن تحل محل أخرى:**

يمكن أن تحل حاجة محل أخرى وتتوقف قابلية الحلول هذه على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصدر .

لظاهرة الإحلال هذه أهمية في نظرية الثمن، لأنها تحد من قدرة المحتكر من رفع الأثمان كما يشاء إذ أن التمكن من الإحلال يعطي المشتري فرصة التحول من سلعة إلى أخرى مما يجب أن يدخله المحتكر في اعتباره عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر في إيراده.

## ثالثاً: تقسيم الحاجات الإنسانية

### أ- الحاجات المادية والحاجات المعنوية:

تعد من الحاجات المادية حاجة الإنسان إلى الغذاء والملبس والسكن والمواصلات، ومن الحاجات المعنوية حاجة الإنسان إلى التعليم والصحة والصدقة مثلاً.

**الخلاصة:** أن الحاجات التي يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية هي حاجات مادية، والحاجات التي لا يلزم لإشباعها استخدام موارد مادية يطلق عليها حاجات معنوية.

### ب- الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

**الحاجات الضرورية** ← التي تتوقف حياة الإنسان أو صحته على إشباعها، **أما الحاجات الكمالية** فهي التي يسهم إشباعها في إثراء حياته وتمتعها بها.

### ج- الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:

من الحاجات ما يمكن إشباعه بشكل فردي، كالمأكل والملبس، ومنها ما يشبع بشكل جماعي، كالحاجة إلى الأمن والحاجة إلى العدل والحاجة إلى التعليم.

إن كان هذا التقسيم نسبي، لأن بعض الحاجات كالتعليم مثلاً، قد يشبع في ظروف معينة إشباعاً فردياً، عندما يكتفي بالدراسة في منزله، وقد يشبع إشباعاً جماعياً، عندما يتردد على المدارس التي تقيمها الدولة.

العبرة في فردية إشباع الحاجات أو جامعيتها هذا الإشباع، ليست بانفراد شخص أو اشتراك جماعة في عملية الإشباع، ولكن بتنظيم الدولة لهذا الإشباع أو عدم تنظيمها له.

**وأهمية التفرقة** ← تظهر أساساً في وجوب تدخل الدولة، وبالتالي في تحديد الأنشطة الاقتصادية التي يترك أمرها لنشاط الدولة (النشاط العام)، وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد (النشاط الخاص).

## العنصر الثاني: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

أن الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة، فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته، في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة ونشح في أماكن أخرى.

**المال الاقتصادي** ← عبارة عن كل شيء نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من

الحاجات أو رغبة من الرغبات الإنسانية، **فلكي يعتبر الشيء أو المال اقتصادي يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:**

- وجود حاجة محسوسة لدى الفرد أو وجود علاقة بين الحاجة والشيء .
- يجب أن تتوافر في الشيء النفعية، أي قابليته للإشباع سواء لحاجة أو لرغبة ما، بطريق مباشر أو غير مباشر، والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.
- الندرة وهي الخصيصة التي تميز بين الأموال الحرة المتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية وليست الأموال الحرة هي التي تكون محلاً لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد



## س٥/ انواع الاموال الاقتصادية التى تشبع الحاجات؟

## عناصر الإجابة

أولاً: الأموال بالمعنى العام:

ثانياً: الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة: (أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج):

ب- بعض تقسيمات أموال الاستهلاك:

أ- الأهمية الاقتصادية للفرقة بين الأموال المباشرة وغير المباشرة:

ثالثاً: المنفعة:

ب- المنفعة حقيقة شخصية:

أ- مبدأ المنفعة الحدية المتناقضة:

رابعاً: الأموال الاقتصادية:

أ- زيادة الأموال الاقتصادية مع تقدم المدينة:

ب- التملك نتيجة للصفة الاقتصادية لأموال:

## أولاً: الأموال بالمعنى العام:

المال < شيء نافع أي شيء يؤخذ على أنه قابل بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر لإشباع حاجة إنسانية ويكون تحت التصرف ليستخدم في هذا الإشباع ويتضح من هذا التعريف أن للمال شروطاً ثلاثة

- ١- وجود حاجة إنسانية < ولا يهم أن تكون الحاجة إنسانية محسوسة في الحاضر أو متوقعة .
- ٢- وجود شيء يقدر الإنسان أنه يشبع الحاجة < فهذا الشرط يفترض قيام خاصية موضوعية في الشيء ويفترض أن الإنسان يعتقد أن هذه الخاصية تشبع الحاجة .
- ٣- وجود الشيء تحت التصرف < يجب أن يكون الشيء تحت تصرف من يحس الحاجة أي يجب أن يكون من الممكن استخدامه في إشباع الحاجة .

## ثانياً: الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة: (أموال الاستهلاك وأموال الإنتاج):

من الأموال ما يمكن أن يشبع حاجات الإنسان مباشرة ودون أي تحول أي الأموال التي تعطى للإنسان منفعة مباشرة وهي ما تعرف لذلك بأموال الدرجة الأولى أو بأموال الاستهلاك ومن مثلها الخبز والملابس، ومن الأموال ما لا يشبع حاجات الإنسان مباشرة أي ما لا يعطى منفعة مباشرة أموال الدرجات التالية للأولى وهي الدرجة الثانية أو الثالثة أو الرابعة .. فأموال الدرجة الثانية هي الأموال التي تستخدم مباشرة في الحصول على أموال الدرجة الأولى ومثل ذلك الدقيق فإنه يستخدم في الحصول على الخبز وأموال الدرجة الثالثة تستخدم في الحصول على أموال الدرجة الثانية .

## أ- الأهمية الاقتصادية للفرقة بين الأموال المباشرة وغير المباشرة:

- ١- نظرية رأس المال العيني < تعتمد المدرسة النمساوية في تعريف رأس المال العيني على المقابلة بين أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك فقد عرفت رأس المال العيني بأنه مجموعة من الأموال غير المباشرة .
- ٢- نظرية القيمة < ترى المدرسة التقليدية وهي تفسر القيمة بنفقة الإنتاج أن قيمة أموال الاستهلاك تنحدر من قيمة أموال الإنتاج، هذا بينما ترى المدرسة النمساوية وهي تفسر قيمة المبادلة بالمنفعة أن قيمة الأموال غير المباشرة تنحدر من قيمة الأموال المباشرة التي تستخدم في إنتاجها .
- ٣- تقييم الأموال المباشرة وغير المباشرة < تقويم الأموال المباشرة يكون تقويماً شخصياً ومباشراً بينما يكون تقويم الأموال غير المباشرة تقويماً موضوعياً وغير مباشر.
- ٤- التفرقة بين النظم الاقتصادية < تعتبر التفرقة بين الأموال المباشرة وغير المباشرة أساسية في التفرقة بين هذه النظم فالنظام الرأسمالي يعترف للأفراد بحق تملك الأموال المباشرة والأموال غير المباشرة بينما لا يعترف النظام الشيوعي للأفراد إلا أن يملكوا الأموال المباشرة دون الأموال غير المباشرة.

**ب- بعض تقسيمات أموال الاستهلاك:**

⚖️ **أموال الاستهلاك الفوري وأموال الاستهلاك المستمر** ← تعطى أموال الاستهلاك الفوري منفعتها مرة واحدة بإفناء الشيء ومثل ذلك الطعام، وأما أموال الاستهلاك المستمر فإنها تقدم منفعتها إلى الإنسان خلال فترة طويلة من الزمن أي أنها قابلة للانتفاع بها أكثر من مرة ومثل ذلك المنزل ويتوسط النوعين ثالث وهو أموال الاستهلاك نصف المستمر ومثل ذلك الملابس.

⚖️ **الأموال القابلة للاستبدال والأموال غير قابلة للاستبدال** ← ما تسمى أيضاً بالأموال المتنافسة ويقصد بالأموال القابلة للاستبدال تلك الأموال التي لها بديل ويتوقف كون المال بديلاً عن آخر على قدرته على تقديم الإشباع نفسه للإنسان .

⚖️ **الأموال المتكاملة والأموال غير المتكاملة** ← يعتبر المالكان متكاملين إذا كان لابد أن يستخدموا معاً في إشباع الحاجة نفسها والتكامل مسألة شخصية فالشاي والسكر متكاملان في كثير من البلاد ومثلها مصر ولكنهما ليس كذلك في إنجلترا وتعتبر الأنواع المختلفة من الأموال غير المباشرة التي تستخدم في إنتاج سلعة واحدة متكاملة.

**ثالثاً: المنفعة:****أ- مبدأ المنفعة الحدية المتناقصة:**

⚖️ **المنفعة** ← خاصية موجودة في المال تزيل الإحساس بالألم أو تولد الإحساس باللذة فالمنفعة تتولد مع الحاجة وتنتفي بانتفائها ويكفي لقيام المنفعة أن يكون المال مرغوباً فيه بصرف النظر عن كونها متفقة أو غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة .

⚖️ قد تكون المنفعة مباشرة وهي تلك التي تحصل عليها من سلع الاستهلاك كما قد تكون غير مباشرة وهي تلك التي تحصل عليها من سلع الإنتاج ومثلها المنشآت .

**ب- المنفعة حقيقة شخصية:**

⚖️ تقدير الحاجة يختلف من شخص إلى آخر تبعاً للظروف الاجتماعية والعادات والثقافة فعلى الرغم من أن تقدير المنفعة يعتبر تقديراً شخصياً إلا أن هذا لا ينفي أثر المجتمع في تكوين تصور الفرد للمنفعة فالفرد يقدر المنفعة من خلال ما رسمه المجتمع في إدراكه .

⚖️ من هنا يتضح أن تقدير الفرد للمنفعة يتوقف بالإضافة إلى ظروفه الشخصية على تقدير المجتمع لها من هنا يتضح أن المنفعة حقيقة شخصية ويعبر عنها أيضاً بقيمة الاستعمال حينما نكون بصدد المقابلة بينها وبين قيمة المبادلة.

**رابعاً: الأموال الاقتصادية:**

⚖️ **الأموال الاقتصادية** ← الأشياء النافعة المحدودة الكمية بالنسبة للحاجات البشرية ونلاحظ أن لكل مال محدود الكمية بالنسبة للحاجات قيمة مبادلة أي ثمناً، أما الأموال الحرة فإن الإنسان يمكنه أن يأخذ منها ما يسد حاجته دون أن يبذل وقتاً ودون أن ينزل عن أموال أخرى بدلاً منها فالثمن يعتبر نتيجة للندرة ويدل عليها.

⚖️ **ولتحديد الصفة الاقتصادية للأموال نعرض هنا بعض النواحي التي تفيد في ذلك:**

١- **الصفة الاقتصادية للمال والاقتصاد الجماعي** ← يرى بعض الاقتصاديين أن التصرف لا يوجد إلا حيث توجد الجماعة وعلى ذلك يعرفون الاقتصاد بأنه علم المبادلة ويربطون الصفة الاقتصادية للمال بالاقتصاد الجماعي ويسقطونها عن المال في حالة الفرد المنعزل، ولكن البعض الآخر يرى أن الصفة الاقتصادية للمال ليست نتيجة للاقتصاد الجماعي بل هي نتيجة لفكرة الندرة النسبية وحدها.

٢- **ليس من اللازم أن يدخل المال الاقتصادي عمل** ← فكثير من الأموال لا يدخلها عمل ومع ذلك تعتبر أموالاً اقتصادية ما دامت توجد بكميات غير كافية لإشباع الحاجة وقد يوجد شيء يدخله عمل دون أن يكون مالاً اقتصادياً .

٣- **الصفة الاقتصادية للمال ليست صفة ذاتية فيه** ← فالشيء الواحد يمكن أن يكون مالا اقتصادياً ويمكن أيضاً أن يكون مالا حراً تبعاً للمكان والزمان فكون الماء الصالح للشرب اقتصادياً أو غير اقتصادياً يتوقف على الظروف ففي زمان ومكان معين حيث كمية كبيرة من الماء ومكان آخر حيث لا توجد كمية كافية من الماء يعتبر هذا الماء مالا اقتصادياً .

٤- **المال الاقتصادي مال محايد** ← ليس من اللازم حتى يعتبر المال اقتصادياً أن يكون متفقاً مع الدين أو الأخلاق أو القانون فالظاهرة الاقتصادية ظاهرة محايدة ولا يلزمها لكي تقوم إلا أن يكون المال نافعاً ونادراً .

### أ- زيادة الأموال الاقتصادية مع تقدم المدنية:

- ١- تزداد الكمية الموجودة من الأموال الاقتصادية كما تتعدد أنواعها مع تقدم المدنية وذلك لأن تقدم المدنية يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفن الإنتاجي وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية القومية.
- ٢- ولكن يلاحظ أيضاً في البلاد المتقدمة وخاصة تلك التي تأخذ بالنزعات الاشتراكية اتساع ظاهرة تحول الأموال الاقتصادية إلى أموال غير اقتصادية ومثل ذلك الماء الصالح للشرب والتعليم والعلاج والدواء فقد تحولت هذه الأموال بالنسبة للمستهلكين من أموال اقتصادية إلى أموال غير اقتصادية في كثير من البلاد حيث أصبحت توزع عليهم بلا ثمن.
- ٣- وتزداد الكميات المرغوب فيها من الأموال الاقتصادية مع تقدم المدنية وذلك نتيجة للعوامل الآتية: (١) زيادة السكان. (٢) ارتفاع مستوى المعيشة. مما يؤدي إلى زيادة حاجات الإنسان، (٣) تقدم معرفة الإنسان بالعلاقات بين الأشياء والحاجات.

### ب- التملك نتيجة للصفة الاقتصادية لأموال:

- ١- الندرة تعتبر في رأي معظم الإقتصاديين أساس الاقتصاد السياسي، وبقي أن نبين هنا كيف أنها تعتبر أساساً للملكية وفي تعبير آخر كيف أن الملكية تعتبر نتيجة للصفة الاقتصادية للأموال.
- ٢- تظهر فكرة التملك إذا كانت الكمية الموجودة من المال أقل من الكمية اللازمة للإشباع الكامل. فكون المال محدوداً نسبياً بالنسبة للحاجات يقتضي التملك وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي، وعلى ذلك فإن الانتقال من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي لا يؤدي إلى إلغاء الملكية وإنما يؤدي إلى إحلال الملكية العامة محل الملكية

س٦/ اكتب في تطور الفكر الاقتصادي من خلال المذاهب الاقتصادية والمدارس الفكرية المختلفة؟

### عناصر الإجابة

١[المذهب التجاري [فكر التجارين]:

٢[الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي]: [المدرسة الكلاسيكية]:

٣- النظم الاقتصادية والفكر في فرنسا وظهرت المدرسة الطبيعية [الفيزوقراط]

٥[ النظرية الكينزية: الرأسمالية الطوخة أو الطوخة

٤[ المدرسة النيوكلاسيكية:

٦[ النيوكليزيون:

### ١[المذهب التجاري [فكر التجارين]:

**أهم القواعد التي تعتمد عليها سياسة الفكر التجاري:**

- ١- تمجيد المعدن النفيس: حتى اعتبره الأقطاب التجاريين بمثابة مصدر الثروة.
- ٢- تحقيق ميزان تجاري موات: مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل البلاد وزيادة فائض الميزان التجاري المحقق.
- ٣- تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والرقابة الحكومية لتحقيق كبح الواردات وتشجيع الصادرات وتطبيق نظام الحصص ... فلديهم لا يتحقق الفائض التجاري تلقائياً.
- ٤- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي وجعل التجارة الخارجية في القمة فهي مصدر المعدن النفيس، يليها الصناعة حيث أنها أساس الصادرات، مما جعلهم ينادون بسياسات من شأنها دعم الصناعة، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالاً بارزاً للتصدير .
- ٥- اتسمت نظرتهم للسكان بطابع النداء بزيادة السكان، لأنهم مصدر قوة الدولة ومورد للمحاربين ولليد العاملة التي كلما كثرت انخفض الأجر وتمت الصناعة. لهذا كان التجاريون من أنصار عدم زيادة الأجور.



## ٢] الرأسمالية الصناعية والفكر الكلاسيكي: [المدرسة الكلاسيكية]:

### التطور الاقتصادي والفكري بإنجلترا المعهد لنشأة الرأسمالية الصناعية (الرواد الإنجليز):

- ١- **الثورة الصناعية** → والتي شهدها القرنان السادس عشر والسابع عشر، والتي تميزت بانتشار الصناعات الكبرى وازدهارها واستخدام الآلات الميكانيكية، وقد ساعد على هذا التوسع الصناعي، تطور وسائل النقل .
- ٢- **قيام المشروعات الصناعية** → لقد حدث تحول تدريجي لرأس المال التجاري إلى رأس المال الصناعي، وقد احتاج قيام المشروعات الصناعية إلى انهيار الإقطاع لتحرير الأرض وتداول المواد الأولية بالأسواق وخلق طبقة من العمال الأجراء.
- ٣- **الاتجاه للتحرر الاقتصادي** → فقد تداعى تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية منذ نهاية القرن ١٧، حيث تم إلغاء الكثير من التنظيمات المقيدة للصناعة المحلية. كما زال الكثير من الاحتكارات التجارية واضمحلال تنظيم الدولة للتجارة الخارجية.
- ٤- **ظهور الرواد الإنجليز** → تحول الاهتمام من التجارة والتاجر (والمبادلة) إلى الإنتاج ورب العمل والعامل، وهناك عدد كبير من الكتاب الإنجليز الذين ساهموا في تلك التحولات .

📌 **ومن الأسس العامة للمدرسة الكلاسيكية يمكن استخلاص مضمون النظرية الكلاسيكية في الآتي:**

- ١- توازن الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد.
- ٢- استبعاد حدوث بطالة عامة وإجبارية.
- ٣- أن قوى السوق ومرونة الأسعار والأجور والفائدة كفيلة باستعادة التوازن إذا حدث اختلال، فلا حاجة إذن لتدخل الدولة أو أي تنظيم أو تكتل.

## ٣- التطور الاقتصادي والفكري في فرنسا وظهور المدرسة الطبيعية [الفيزوقراط]

- 📌 يشارك الطبيعيون الرواد الإنجليز (أمثال وليام بيتي) في رفض الفكر التجاري المنادي بأن الثروة مصدرها التبادل، ونقلوا المصدر إلى مجال الإنتاج وبصفة أساسية في مجالات النشاط الزراعي. فالزراعة هي النشاط الوحيد الذي يغل فائضاً بعد دفع تكاليف الإنتاج. فهي العمل الوحيد المنتج. أما التجارة فهي مجرد تبادل قيم متساوية وبالتالي لا تغل فائضاً وليست منتجة. وترتب على ذلك اعتقادهم في أنه من الخطأ تشجيع التجارة والصناعة على حساب الزراعة.
- 📌 نصحوا بضريبة وحيدة تدفع من الناتج الصافي الزراعي .
- 📌 يشكل تحليلهم لتداول الفائض (الناتج الزراعي الصافي) بين طبقات المجتمع فيما يسمى بالجدول الاقتصادي أبرز جوانب الفكر الطبيعي.

## ٤] المدرسة النيوكلاسيكية:

- 📌 تعتبر المدرسة النيوكلاسيكية (الاتجاه الكلاسيكي الجديد) امتداداً للاتجاه الكلاسيكي ولكن أكثر تجريداً وفردية حيث يهتم بالأداء الاقتصادي أكثر مما يهتم بالإنسان أو الأشياء، ويعطى الأهمية لعنصر الطلب أكثر مما يعطى لجانب العرض ونفقات الإنتاج.

**س.ف/وضح وجهة نظر كينز في حل المشكلة الاقتصادية ؟**

## هـ] النظرية الكينزية: الرأسمالية الموجهة أو المقيدة:

- 📌 في الوقت المعاصر يصعب التوصل إلى دولة صناعية تطبق النموذج المثالي للرأسمالية واقتصاديات السوق الحرة، ويعتبر الفكر الكينزي بمثابة المقنن للرأسمالية الموجهة.
- 📌 عندما نتعرض للنظرية الكينزية في التوازن الكلي والتشغيل، نجد أن كينز لم يأت بجديد في مجال العرض الكلي، وما أتى به بجديد فهو الطلب الكلي **ويشتمل على نوعين من الطلب:**

أ- **الطلب على الاستهلاك** ← حيث كان كينز هو أول من أشار إلى أن الطلب على الاستهلاك يعتمد بصورة أساسية على الدخل، وأن هذا الإنفاق يميل إلى التزايد مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من الزيادة في الدخل.

ب- **الطلب على الاستثمار** ← حيث ذهب كينز إلى اعتبار أن الاستثمار دالة في سعر الفائدة، وافترض أن المشروع يستثمر طالما أن معدل الربح المتوقع من استخدام رأس المال يتجاوز سعر الفائدة. وقد أطلق كينز على معدل الربح المتوقع اصطلاح "الكفاية الحدية لرأس المال" وهكذا أصبحت توقعات المنظمين المتعلقة بالربحية والسياسات المالية والنقدية من بين العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار وأنماط توظيف المدخرات.

قد جعل كينز من سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالطلب على النقود (تفضيل السيولة) وعرض النقود. وجعل كينز ثلاثة دوافع تحكم تفضيل السيولة وهي: دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة. وفي معرض بيان كيفية الخروج من الأزمة حيث كان إيمان كينز راسخاً بأن الكساد لا يشفى نفسه بنفسه، فقد قضى كينز على الأفكار التقليدية عن حياد الدولة، وطالب الدولة بالقيام بوظائف أوسع نطاقاً وهكذا ظهرت فكرة "الدولة المتدخلة" بدلاً عن "الدولة الحارسة" وخرجت الدولة من النطاق الذي رسمته النظرية الاقتصادية لدورها واندثرت موجة المالية المحايدة أمام التيار الجارف للمالية المعوضة أو الوظيفية.

📌 **وكان العلاج لدى كينز هو أن تقوم الدولة بسد النقص ولفترة مؤقتة فتقوم:**

- ١- بزيادة الإنفاق العام.
- ٢- رفع الميل للاستهلاك.
- ٣- **اتباع سياسة النقود الرخيصة** (أي زيادة كمية النقود) والتمويل عن طريق التضخم. ويطلق اصطلاح **النقود الرخيصة أو السهلة** عندما تعتمد السلطات النقدية إلى خفض أسعار الفائدة للتشجيع على الاقتراض لبعث الانتعاش الاقتصادي، أما **النقود الصعبة أو الغالية** فيطلق حين يقل المعروض النقدي ويجري الحد من الائتمان، ورفع سعر الفائدة كوسيلة للحد من التضخم.
- ٤- **تخفيض سعر الفائدة لتشجيع المشروعات على الاقتراض فيزيد الاستثمار.** وتستهدف تلك الإجراءات تنشيط الاستهلاك والاستثمار لتهيئة قاعدة كبيرة للنشاط الاقتصادي. هكذا اهتم كينز بدراسة جانب الطلب (اقتصاد محفز للطلب) حيث استخدم فكرة الطلب الكلي لتفسير أسباب عدم التوازن وموجات الانكماش والبطالة. كما جعل من زيادة الطلب الكلي الفعلي الإدارة الرئيسية لاجتياز الاختلالات. وجعل كينز من الحكومة بمثابة الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة.
- 📌 **لقد اهتم كينز بمحاولة تفسير تورط الاقتصاد القومي عند مستوى دون التشغيل الكامل.**
- 📌 على خلاف الكلاسيك، تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي منذ البداية نظراً لاتخاذ الأجر النقدي أساساً لتحليل سوق العمل وإدخاله النقود والظواهر النقدية في كافة القرارات الاقتصادية.

## ٦] **النيوكينزيون:**

📌 الأفكار الكينزية أصبحت عاجزة عن تفسير حدوث الأزمات في المدى الطويل. وهنا أخذت مجموعة من الاقتصاديين يطلق عليهم "الكينزيون" يعملون على تطوير النظرية العامة لكينز.

📌 **وقد توصل هؤلاء إلى أن معدل النمو الاقتصادي الذي يضمن تحقيق توازن الدخل عند مستوى التشغيل الكامل عبر**

**الزمن يعتمد على عوامل ثلاثة:**

- ١- تراكم رأس المال.
  - ٢- النمو السكاني.
  - ٣- التقدم التكنولوجي.
- 📌 قد أوضح هؤلاء الاقتصاديون أن مجرد تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار ليس بكاف لتفادي وصول الاقتصاد القومي لحالة الركود، وإنما يتطلب الأمر ضرورة زيادة حجم الاستثمار بصفة مستمرة عبر الزمن.
- 📌 هكذا أوضح الكينزيون الجدد وأن النظام الاقتصادي معرض للتقلبات، ومن هذا أكدوا ما سبق وافترضه كينز من ضرورة تدخل الدولة.

س٧/ تكلم عن الفكر الاقتصادي الاسلامي مبيناً مبادئ الدين الاسلامي وارئ ابن خلدون؟

### عناصر الإجابة

□ **أولاً: مبادئ الدين الإسلامي**

١- احترام الملكية الفردية:

٢- العمل:

٣- الرق:

٥- تنظيم السوق:

**ثانياً: آراء الفلاسفة المسلمين**

٤- تحريم القرض بفائدة [الربا]:

□ **أولاً: مبادئ الدين الإسلامي**

**١- احترام الملكية الفردية:**

أ) أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية ← وضع أصولها وفصلها الفقهاء من بعد، كذلك اعترف الإسلام بحق الإرث، فوضع أحكامه ونظمه ولم يحصر الإرث في الولد الأكبر من الذكور دون الإناث.

ب) تدخل الإسلام ليخفف من غلواء الملكية الفردية وليخفف من آثار التفاوت والاختلاف بين الناس، ولذلك أوجب على الغني واجبات نحو الفقير قائمة على أساس من العقيد الدينية .

ج) يوجب الإسلام على الدولة أن لا تقف موقفاً سلبياً من الفقراء، بل فرض الإسلام عليها أن تتدخل لإعانتهم من بيت المال.

**٢- العمل:**

ﷲ مجد الإسلام العمل وحث عليه، حيث لم يرضى الإسلام أن يعيش الإنسان كسولاً أو أن يعيش عائلة على غيره .

**٣- الرق:**

**تمشياً مع النظم الاجتماعية والاقتصادية التي كانت موجودة قبل الإسلام وعدم تعديلها فجأة:**

أ) تأثر الإسلام بالنظام الذي كان سائداً عند نشأته، فأقر الرقيق ولكنه لم يؤسسه على التفرقة بين الناس من حيث المواهب والقيم، بل أسسه على أساس عملي هو الانهزام في الحروب .

ب) ويلاحظ أن الرق الذي كان في الدولة الإسلامية لم يكن نظام رقيق الأرض الذي كان موجوداً في أوروبا .

ج) لم يرغب عن الإسلام في الوقت نفسه ما للرق من إهدار للإنسانية، فأوجب حسن معاملة الرقيق وحث المالك على العتق وجعله كفارة عن كثير من الجرائم والآثام

**٤- تحريم القرض بفائدة [الربا]:**

ﷲ حرم القرآن والسنة الإقراض بفائدة، وجعله من أكبر الأعمال غير المشروعة التي يجب أن يبتعد عنها المسلم .

ﷲ حكم هذا التحريم ترجع إلى منع استغلال حاجة المحتاجين للاقتراض .

**٥- تنظيم السوق:**

ﷲ نظم الإسلام السوق، ونهى عن الاحتكار، فقد قال رسول الله "لا يحتكر إلا خاطئ".

ﷲ قد تبعه الحكام المسلمين في تطبيق عقوبات على المحتكر، خاصة محتكري المواد الغذائية لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين.

ﷲ والنظام الذي يحبذه الإسلام هو نظام المنافسة الكاملة الذي يمتنع فيه الاحتكار ويتحدد الثمن حسب

مساومات البائعين والمشتريين دون تدخل من جانب الدولة ويجب أن يكون الثمن غير مجحف، وأن

يكون البيع بأسعار لا تجحف بالبائع والمشتري، وأن يكون الأجر على قدر المشقة.



## ثانياً: آراء الفلاسفة المسلمين

- ١- **فنجند عند الفارابي** تفسيراً اقتصادياً لقيام الجماعة واستمرارها، فكل فرد لا يستطيع إشباع حاجاته بنفسه، ولذلك يضطر إلى الاجتماع مع غيره من الأفراد والتعاون معهم، وتقوم بذلك الجماعة.
- ٢- **ونادي ابن سينا** بالأ ي كون في المدينة إنسان عاطل ليس له مقام محدود، بل يجب أن يكون لكل واحد في المدينة منفعة .

٣- **أما ابن خلدون** فقد عاش في القرن الرابع عشر الميلادي ومن أشهر كتبه "**المقدمة**" التي وضعها لدراسة التاريخ وخصصها للبحث في طبيعة العمران.

📌 **بالنسبة لعلم الاقتصاد فيمكن القول أن ابن خلدون يعتبر أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً وحاول معالجتها بعد ذلك ومن أمثلة هذا:**

(أ) **أنه قسم السلع إلى ضرورية** مثل الغذاء كالحنطة وما في معناها، و**كُمالية** مثل الماعون والمراكب، وبين أن طلب هذه السلع يتوقف على درجة العمران والتقدم، كما بين أيضاً نسبة هذا التقسيم، فالبلد الكثير العمران تنقلب فيه السلع الكُمالية إلى ضرورية.

(ب) **درس تأثير العرض والطلب**، وأثرهما في تحديد الأثمان بالنسبة للسلع، وفي تقلبات هذه الأسعار .

(ج) **تعرض ابن خلدون للأسباب التي تؤثر في نفقة الإفتاح للسلع**، وخاصة الحبوب، وتطرق إلى بعض البلدان التي تضطر إلى زراعة أراضي غير خصبة مما يؤدي إلى زيادة ثمن الحبوب نتيجة النفقات الخاصة لإصلاح هذه الأراضي غير الخصبة.

📌 **كذلك حلل ابن خلدون موضوع الربح**، وبين أن الدولة عندما تقوى ويزداد نشاطها الاقتصادي، ترتفع فيها أثمان العقارات، فالفرق بين ثمن العقارات في البداية عند رخصها وقيمتها عند زيادة العمران هو ما يسمى بالربح.

(د) **قدم ابن خلدون نموذجاً تحليلياً لتطور المجتمع وتقدمه اقتصادياً بناءً على عنصرين:**

**العنصر الأول :-** تزايد السكان. **العنصر الثاني:-** مزايا تقسيم العمل.

**وقد بين ابن خلدون في هذا النموذج التحليلي الفريد في القرون الوسطى أن:**

- ١- تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- ٢- زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة دخل المنتجين فيزيد الطلب على السلع مما يؤدي إلى نشوء صناعات جديدة وزيادة إنتاجها.
- ٣- زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة دخل الدولة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الترفية، فيزيد إنتاجها .

📌 **يلاحظ أن:** ابن خلدون قد اتبع في دراسته ما يسمى اليوم في العلوم الاقتصادية والاجتماعية **بالطريقة الديناميكية**، وتقوم هذه الطريقة على أساس تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الزمن

س٨/ تكلم بالتفصيل عن النظام الرأسمالي موضحاً مظاهر الحرية الاقتصادية واهمية السوق وعيوبه في هذا النظام ثم بين رأيك في مدى حل مشاكل التنمية الاقتصادية طبقاً لهذا النظام؟

### عناصر الإجابة

**أولاً: تعريف الرأسمالية :**

**ثانياً: النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية:**

**ثالثاً: السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي:**

**رابعاً: أهمية السوق في النظام الرأسمالي:**

**خامساً: عيوب أسلوب السوق في النظام الرأسمالي:**

**سادساً: الانتقادات الموجهة إلى نظام المشروع الحر:**

### أولاً: تعريف الرأسمالية :

المقصود بالرأسمالية "تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس قيام فرد، هو الرأسمالي، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين، هي الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التي يشترونها وقوة العمل المستأجرة في شكل مشروع، هو المشروع الصناعي، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجي، وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على الأرباح التي يحتفظون بها لأنفسهم، ومن زيادة تراكم رأس المال لديهم باستمرار.

### ثانياً: النظام الرأسمالي والمشكلة الاقتصادية:

يجد النظام الرأسمالي أساس تصوره في حل المشكلة الاقتصادية في فكرة السلوك الرشيد .  
تتلخص هذه الفكرة في أنه إذا ترك الشخص حراً في تصرفاته فإنه يسعى إلى تحقيق مصلحته الشخصية .

في الميدان الاقتصادي، ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافس الكاملة، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق. وبذلك يتمتع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية، وعدم قيام احتكارات والسلوك الرشيد بالمعنى السابق، يفترض اختيار طريق معين يحقق القدر الأعظم من شيء معين، وعندما يصل الإنسان إلى الوضع الذي يحقق له القدر الأعظم من شيء معين، يقال أنه في حالة توازن .  
دراسة السلوك الرشيد في منهج الفكر الاقتصادي الرأسمالي، تعني دراسة كيفية الوصول إلى القدر الأعظم من هذا الشيء أو ذاك (المنفعة - الربح - الفائدة... إلخ).

### ثالثاً: السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

فكرة السلوك الرشيد تؤدي إلى ضرورة تحقيق الحرية التامة للفرد، وفي الميدان الاقتصادي ضرورة فرض الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة، وترك كل شيء يتقرر عن طريق السوق لأنه يحقق فكرة التوازن التي تؤدي بدورها إلى تحقيق فكرة التشغيل.

### ومظاهر الحرية الاقتصادية تتجلى في المجالات الآتية:

- ١- حرية الملكية الفردية - ويشمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض والمباني والآلات ... إلخ، ويتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته واستغلالها كيفما يشاء.
- ٢- سيادة المستهلك - والمقصود بسيادة المستهلك هو أن "حرية" في اختيار ما يروقه من سلع وخدمات. تمثل العامل الأساسي في نوع، وكمية ما ينتجه المجتمع من السلع والخدمات المختلفة.
- ٣- حرية العمل والإنتاج - أي أن لكل فرد الحرية في اختيار المهنة التي يريد، ويوجه إمكانياته الذهنية والجسمانية إليها، كذلك فإن لصاحب رأس المال حرية استثماره في أي نوع من النشاط الاقتصادي.

## رابعاً: أهمية السوق في النظام الرأسمالي:

📌 **السوق في علم الاقتصاد** ← يقصد به أي ترتيب يتمكن بمقتضاه البائعون والمشترون من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر، بقصد التعامل على نطاق واسع في سلعة معينة ويكون فيها الثمن هو العنصر الأساسي الذي يحكم الموقف.

📌 **ويتميز النظام الرأسمالي** ← بأنه جعل كل شيء سلعة، أي شيئاً قابلاً للبيع والشراء، فالأرض مثلاً أصبحت سلعة تباع وتشترى في السوق ولها ثمن (الريع). ورأس المال أصبح سلعة (سعر الفائدة التي تحصلها البنوك على القروض). والعمل أصبح سلعة وله ثمن وهو الأجر.

📌 **دراسة السوق في النظام الرأسمالي** ← تعني دراسة كيفية تكوين الأثمان في هذا النظام، كيف يتكون ثمن كل سلعة على حده، وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالتغيرات التي تحدث على أثمان السلع الأخرى.

### وتتلخص أهمية السوق في التالي:

- ١- يقوم السوق -في النظام الرأسمالي- بتحقيق التناسق بين قرارات الأفراد كمستهلكين، وقراراتهم كمنتجين ← بحيث يصبح الإنتاج النهائي محققاً لرغبات المستهلكين، فإذا أقبل المستهلكون إقبالاً كبيراً على سلعة ما أدى ذلك إلى ارتفاع ثمنها ويترتب على ذلك زيادة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة العرض الإجمالي لهذه السلعة، فينخفض ثمنها حتى يصل إلى الحد الذي يحقق للمنتج "ربحاً عادياً" والعكس يحدث في حالة انصراف المستهلكين عن سلعة ما، إذ يؤدي هذا إلى انخفاض ثمنها، الأمر الذي يؤدي إلى نقص العرض الإجمالي لهذه السلعة فيرتفع ثمنها حتى يصل إلى الحد الذي يحقق للمنتج "ربحاً عادياً"، وإلى هنا يكون قد تحقق في سوق السلعة نوعاً من "التوازن" عند سعر لا يدعو إلى مزيد من التغيرات.
- ٢- قوى السوق هي التي تحدد توزيع الناتج الكلي بين القطاعين بالعملية الإنتاجية ← ذلك أن هذه القوى هي التي تحدد المقابل الذي يأخذه كل عنصر لقاء مساهمته في الإنتاج.
- ٣- يعطى نظام السوق في النظام الرأسمالي للأفراد مطلق الحرية، في حدود دخولهم، في شراء ما يريدونه من السلع والخدمات ← فإنهم بقراراتهم في هذا الشأن يحددون القدر الذي ينفق على السلع الاستهلاكية، والقدر الذي يدخر بغرض الاستثمار في عمليات إنتاجية.
- ٤- وأخيراً، ففي ظل هذا النظام، تقوم الدوافع الإنتاجية على أساس رغبة الفرد الفطرية في تحسين مركزه المادي ورفاهته الشخصية ← ما يعبر عنه بواقع الربح، أو بمعنى أوسع المصلحة الشخصية.

📌 على ذلك فإننا نجد الفكر الاقتصادي الرأسمالي، يركز على دراسة السوق ليعرف، أولاً، كيف تتكون أثمان كل سلعة على حده، ويعرف ذلك بالتحليل الجزئي. ويعرف ثانياً كيف تتأثر أثمان السلع بعضهما البعض الآخر، ويؤثر عليهما، ويعرف ذلك بالتحليل الكلي.



## خامساً: عيوب أسلوب السوق في النظام الرأسمالي:

- أ- أن قوى السوق تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، وأنها تعمل لذلك على إشباع القدر من الحاجات الذي يحقق أكبر ربح ممكن، لا على إشباع أكثر الحاجات عدداً وأكثرها أهمية. ولذلك فهو لا يضمن تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، أي بين العرض والطلب الكلي، وإنما يهدف فقط إلى إقامة التوازن بين العرض (الإنتاج) وبين الطلب عند المستوى الذي يحقق أكبر ربح ممكن.
- ب- أن قوى السوق فقدت، حتى في النطاق الضيق الذي رسمه طبيعتها للتوازن الاقتصادي، وهو التوازن بين العرض والطلب الفعلي، كثيراً من قدرتها على إشباع الحاجات وذلك بسبب انتشار الاحتكارات الفعلية أو القانونية، وأشبه الاحتكارات مما أدى إلى ضعف المنافسة، وهو الشرط الجوهري لتفاعل قوى السوق فالمنظمات الاحتكارية وشبه الاحتكارية تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق التحكم في الإنتاج ورفع الأثمان ويؤدي ذلك الوضع إلى قلة الإنتاج، وإلى رفع الأثمان.
- ج- أن قوى السوق وهي تهدف إلى إشباع الجزء من الطلب الذي يحقق أكبر ربح ممكن، تحدد الإنتاج والعمالة عند مستوى هذا الطلب، وقد لا يكون المستوى كافياً لتحقيق التشغيل الكامل للموارد المنتجة ولليد العاملة، وقد ترتب على ذلك تعرض النظام الرأسمالي إلى أزمات اقتصادية، أي إلى كساد في الحياة الاقتصادية وظهور بطالة في اليد العاملة.
- د- أن قوى السوق كثيراً ما تؤدي، قبل إقامة الملائمة بين العرض والطلب إلى بعثرة كثير من الموارد، ذلك أن هذه الملائمة تقتضي انتقال الموارد من استعمال إلى استعمال آخر يحقق لها قدراً أكبر من الربح. وانتقال الموارد من استعمال إلى استعمال آخر ليس بالأمر السهل عملاً، فذلك كله يحتاج إلى نفقات كثيرة، وإلى مدة زمنية كي يتحقق هذا الانتقال.

## سادساً: الانتقادات الموجهة إلى نظام المشروع الحر:

- أ- انتقد نظام المشروع الحر وجهاز الثمن بسبب أن المنافسة التي يفترض وجودها في ظله ليس هناك ما يضمن استمرارها في الحياة الواقعية. فالدافع كبير لاحتفائها إذا ما ترك الأفراد أحراراً لتحقيق مصالحهم الفردية.
- ب- فمثلاً قد يجد رجال أعمال أن استمرار المنافسة أمراً ضاراً بمصالحهم، فيلجأون إلى الاندماج. كما قد يتولد عن تشغيل هذا النظام تكتل الثروة في أيدي أفراد قلائل. والثروة يتولد عنها ثروة ويكون لهذه القلة من الأفراد من السطوة والنفوذ السياسي مما يهدد المصلحة العامة.
- ت- ومما يؤخذ أيضاً على هذا النظام أن الطلب النقدي هو المقرر الرئيسي لنوع الإنتاج وكميته. فالإنتاج يخضع أساساً لعامل الربح. فقد نتج عجلة الإنتاج إلى توفير السلع الكمالية لفئة قليلة من الجمهور لأن هذه الفئة قادرة على دفع أثمانها العالية، بينما لا تجد دافعاً لإنتاج السلع الضرورية التي تحتاج إليها الأعداد الكبيرة من فقراء الشعب.
- ث- ويؤخذ على هذا النظام أيضاً أن تشغيله الآلي عجز عن حل مشكلة التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة كما عجز عن حماية المجتمع الاقتصادي المتقدم من التقلبات التي تعرض لها وما يصاحب الكساد منها من بؤس ينشأ عن البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج القومي.

## س٩/ تكلم عن النظام الاشتراكي موضحاً خصائصه وعيوبه؟

## عناصر الإجابة

أولاً: أساس الفكر الاشتراكي:

ثانياً: خصائص النظام الاشتراكي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

ثالثاً: عيوب النظام الاشتراكي والتي أدت إلى انهياره:

ب- التخطيط الاقتصادي:

## أولاً: أساس الفكر الاشتراكي:

يقوم الفكر الاشتراكي أساساً على فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق ما قد يعجز الأفراد عن القيام به، وللحد من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن تزايد التراكم الرأسمالي وتركز الثروة في أيدي مجموعة قليلة من الأفراد، ولإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال، والعمل على استقرار الاقتصاد القومي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه.

يمكننا أن نلخص الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من تدخلها في النشاط الاقتصادي بهدفين رئيسيين وهما:

تحقيق الكفاية في الإنتاج، وتحقيق العدالة في التوزيع، وتحقيق الكفاية، إنما يكون بأن تعمل الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بزيادة الإنتاج، ودفع عجلة التقدم إلى الأمام، لإشباع الحاجات المتزايدة للمجتمع.

تحقيق العدالة ← إنما يكون بأن تعمل الدولة على ضمان تكافؤ العرض بين الأفراد، والعمل على توزيع الدخل فيما بينهم بأسلوب يتسم بالعدالة، بحيث يحصل كل فرد على عائد يتناسب مع مساهمته في العملية الإنتاجية.

## ثانياً: خصائص النظام الاشتراكي:

أ- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج:

لا يحق للفرد في النظام الاشتراكي أن يمتلك وسائل الإنتاج المختلفة من أراض ومنشآت ومصانع، بل تكون ملكية الأفراد قاصرة على السلع الاستهلاكية فقط، في حين تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية جماعية للمجتمع ككل. وتأخذ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أحد صورتين:

١- ملكية الدولة ← وتعتبر هذه الملكية هي الشكل الأكثر شيوعاً في المجتمعات الاشتراكية، وتنشأ هذه الملكية نتيجة لتأميم الدولة للأصول الإنتاجية التي كانت تملكها الطبقة الرأسمالية المستغلة قبل قيام النظام الاشتراكي، وعادة ما تنصب هذه الملكية على المؤسسات العامة كالبنوك ومؤسسات التجارة الخارجية والمرافق العامة، كما تنصب على الصناعات الرئيسية التي يكون لها وضع خاص بالنسبة للمجتمع، كأن تكون صناعات مسيطرة على غيرها من الصناعات، كصناعة الحديد والصلب.

٢- الملكية التعاونية ← وتمثل ملكية الجمعيات التعاونية في المجتمعات الاشتراكية نسبة كبيرة من الملكية في المجال الزراعي ومجال الصناعات الصغيرة ومجال التجارة الداخلية، ويكون من حق مثل هذه الجمعيات امتلاك الأراضي والآلات الزراعية والمواشي والمنشآت الصناعية الصغيرة وما تحتويه من آلات وخامات، وتنشأ هذه الملكية نتيجة للانضمام صغار المزارعين إلى الجمعيات الزراعية، وانضمام صغار الحرفيين في مؤسسات تعاونية كبيرة، وذلك بمحض اختيارهم.

على الرغم من أن القاعدة العامة في النظام الاشتراكي هي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إلا أنه يمكن أن يوجد بعض أنواع الملكية الفردية الخاصة لوسائل الإنتاج، إذ أنه يمكن لبعض الأفراد أن يقوموا بأنفسهم بممارسة الإنتاج على أساس فردي، وعادة ما يوجد مثل هذا النوع من الملكية في النشاط الحرفي البسيط.

**ويعتمد النظام الاشتراكي في تبريره للملكية الجماعية لوسائل الإنتاج على مجموعة من الأسباب هي:**

- ١- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع، كما تحقق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بينهم.
- ٢- تمنع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتمنع سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
- ٣- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج تؤدي إلى إيجاد نوع من التعاون بين الأفراد، مما يجعلهم يعملون سوياً على تحقيق الأهداف التي يرجوها المجتمع.
- ٤- الملكية الجماعية تؤدي إلى إيجاد الحافز لدى كل فرد للعمل على تنمية الثروة القومية، والمحافظة عليها، لشعوره بأن له نصيب فيها.

### ب- التخطيط الاقتصادي:

لا يعتمد النظام الاشتراكي على حافز الربح أو جهاز الثمن لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية، ولكنه يعتمد بصفة أساسية على وجود جهاز مركزي، يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات، عن طريق خطة قومية مدروسة يتم وضعها، وتلتزم جميع الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة، فالخطة القومية في النظام الاشتراكي تعتبر بديلاً عن حافز الربح وجهاز الثمن في النظام الرأسمالي. وتقوم هذه الخطة **بوظيفتين أساسيتين:**

١- **تسيير النظام الاقتصادي** ← ويتم ذلك عن طريق الخطط قصيرة الأجل التي لا تتعدى مدتها سنة واحدة، وتعتمد هذه الخطط على دراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة ووضع أولويات لهذه الاحتياجات كما تحدد في هذه الخطط الأسعار التي تباع بها السلع، والدخول التي يحصل عليها المشتركون في العملية الإنتاجية.

٢- **تنمية الاقتصاد القومي** ← ويتم ذلك عن طريق نوعين من الخطط، نوع متوسط الأجل يبلغ مدته حوالي ٥ سنوات. ويكون الهدف منه تحديد معدلات الزيادة في الإنتاج المطلوب تحقيقها من القطاعات المختلفة، وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق مثل هذه الزيادة في الإنتاج. والنوع الثاني من الخطط هو ذلك الذي تطول مدته بحيث تصل إلى ٢٠ سنة، وتسمى بالخطط طويلة الأجل، ويكون الهدف منها إحداث تغييرات هيكلية في البناء الاقتصادي للمجتمع، كتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، أو تغيير الفن الإنتاجي السائد في المجتمع.

### ج- إشباع الحاجات الجماعية:

يقوم المختصون في النظام الاشتراكي (المخططون) بدراسة احتياجات المجتمع من السلع والخدمات المختلفة وتحديد كمياتها ودراسة الموارد المتاحة أو كمية الاستثمارات التي يمكن القيام بها، وحيث أن الموارد تكون دائماً قاصرة عن الوفاء بكل احتياجات المجتمع، لذلك **يقوم المخططون في النظام الاشتراكي بوضع أولويات لهذه الحاجات**، ويعتمدوا في ذلك على تقديم السلع التي تشبع الحاجات **الضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع**، تاركين تلك السلع التي تشبع حاجات كمالية على أن يقوم المجتمع في الفترة التالية بإنتاج سلع أقل ضرورة أو أكثر كمالية.

### ثالثاً: عيوب النظام الاشتراكي والتي أدت إلى انهياره:

١- أنه على الرغم من أن النظام الاشتراكي كان يعتمد على مجموعة من الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع العمال على الإنتاج، إلا أن هذه الحوافز لا ترتفع في قوتها إلى درجة حافز الربح في النظام الرأسمالي، ومن ثم فقد أدى هذا إلى **وجود نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين أو المشرفين على حسن إدارة المشروعات.**

٢- أنه على الرغم من وجود قوة الردع لمعاقبة المهملين إلى جانب الحوافز التي تشجع المجيدين، إلا أن هذه القوة أيضاً لا تبلغ في درجتها ما يمكن أن يتعرض له المنتج الفرد في النظام الرأسمالي من خسائر قد تؤدي بكل ما يملك.



- ٣- كذلك فإن النظام الاشتراكي وبما يتمتع به من مركزية كانت تتجمع فيه سلطة اتخاذ القرارات في أيدي مجموعة قليلة من المخططين ولذلك **فالقرارات الخاطئة التي أصدرتها مثل هذه السلطات كان لها آثار سيئة على المجتمعات ككل**، في حين أن النظام الرأسمالي تجد أن اتخاذ أي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس الآثار السيئة من حيث شمولها، كما أن المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار.
- ٤- ومن أهم ما أدى إلى انهيار النظم الاشتراكية **التعقيدات الروتينية**، حيث أن الدولة تقوم سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بإدارة المشروعات المختلفة في المجتمع والإشراف عليها ومراقبتها، وهذا من شأنه أن يتطلب **وجود جهاز إداري ضخم، ووجود نظام للمراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة**، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من ناحية، وإلى تعطيل الكثير من الإجراءات من ناحية أخرى.

**س١٠/ قارن بين النظام الرأسمالي والاشتراكي موضحا تعريف كل نظام واهدافه ومزاياه وعيوبه؟**

### عناصر الإجابة

#### أولاً: تعريف النظام الرأسمالي

- أ: أهداف النظام الرأسمالي  
ب: مزايا النظام الرأسمالي  
ج: عيوب النظام الرأسمالي
- ثانياً: النظام الاشتراكي  
أ: الأهداف  
ب: المزايا  
ج: العيوب

#### أولاً: تعريف النظام الرأسمالي

**النظام الرأسمالي** ← نظام اقتصادي يقوم على تنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع على أساس فردي، حيث تكون الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي الأساس، ويترك للأفراد حرية استغلال رؤوس أموالهم وعملهم في مشروعات خاصة بقصد تحقيق الربح، مع اعتماد النظام على قوى السوق والمنافسة، وتدخل محدود للدولة.

#### أ: أهداف النظام الرأسمالي

**يهدف النظام الرأسمالي إلى:**

١. تحقيق الحرية الاقتصادية الكاملة للأفراد.
٢. تمكين الفرد من تحقيق مصلحته الشخصية.
٣. زيادة الإنتاج وتحقيق أكبر قدر من الربح.
٤. تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق قوى السوق.
٥. تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار.

#### ب: مزايا النظام الرأسمالي

**تتمثل مزايا النظام الرأسمالي فيما يلي:**

١. حرية الملكية الفردية وحرية التصرف في وسائل الإنتاج.
٢. سيادة المستهلك في اختيار السلع والخدمات.
٣. حرية العمل والإنتاج واختيار المهنة واستثمار رأس المال.
٤. تشجيع المنافسة مما يؤدي إلى تحسين جودة الإنتاج.
٥. تحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي.
٦. مرونة النظام وقدرته على التكيف مع المتغيرات.

## ج: عيوب النظام الرأسمالي

**عيوب النظام الرأسمالي تتمثل في:**

١. عدم اهتمام قوى السوق بإشباع أكثر الحاجات أهمية وإنما بما يحقق أكبر ربح.
٢. عدم تحقيق التوازن الحقيقي بين العرض والطلب الكليين.
٣. انتشار الاحتكارات الفعلية وشبه الاحتكارات مما يضعف المنافسة.
٤. تحديد الإنتاج والعمالة عند مستوى يحقق أكبر ربح وليس مصلحة المجتمع.
٥. تعرض الاقتصاد للأزمات الاقتصادية مثل الكساد والبطالة.
٦. تركّز الثروة في أيدي قلة وما يترتب عليه من اختلال العدالة الاجتماعية.
٧. عجز النظام عن حل مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة

## ثانياً: النظام الاشتراكي

**النظام الاقتصادي الذي يتم وصفه:** النظام الاقتصادي الاشتراكي/المخطط مركزياً، حيث تكون ملكية وسائل الإنتاج (الأرض، المصانع، الآلات) ملكية جماعية للمجتمع ككل (إما ملكية دولة أو تعاونية)، ولا تعتمد آلية السوق (العرض والطلب والربح) في تخصيص الموارد، بل يتم الاعتماد على خطة اقتصادية قومية مركزية تُعد وتنفذ من قبل الدولة لتحديد ماذا وكيف وكم ومن يُنتج.

### أ - الأهداف:

**يهدف هذا النظام إلى تحقيق ما يلي:**

١. القضاء على استغلال الإنسان للإنسان: بوضع حد لسيطرة فئة قليلة (الرأسماليين) على وسائل الإنتاج والثروة.
٢. تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية: من خلال توزيع الثروة والدخل بشكل عادل بين أفراد المجتمع.
٣. تعزيز التعاون بين الأفراد: لتحقيق الأهداف الجماعية للمجتمع بدلاً من المنافسة الفردية.
٤. توجيه الاقتصاد نحو الاحتياجات المجتمعية: عبر التخطيط المركزي، وليس نحو تعظيم الأرباح الفردية.

### ب - المزايا:

١. تعزيز العدالة والمساواة: تقليل الفوارق الطبقيّة بتوزيع ملكية وسائل الإنتاج.
٢. القضاء على الاحتكار وسيطرة الرأسماليين: منع تركّز الثروة والسلطة الاقتصادية في أيدي قليلة.
٣. توجيه الموارد وفقاً لخطة تنموية: تهدف إلى خدمة المصلحة العامة على المدى الطويل.
٤. توفير الحماية الاجتماعية: وضمان الخدمات الأساسية (كالرعاية الصحية والتعليم) للمواطنين.
٥. تعزيز روح التعاون: والعمل الجماعي لتحقيق أهداف المجتمع.

### ج - العيوب:

١. ضعف الحوافز الفردية: عدم وجود حوافز قوية للمبادرة والابتكار والإنتاجية الفردية كما في النظام الرأسمالي، مما يؤدي إلى خمول وتراجع في الإنتاج.
٢. المركزية المفرطة في اتخاذ القرار: تركّز السلطة في أيدي مجموعة قليلة من المخططين، مما يؤدي إلى:
  - بطء الروتين الإداري وتعطل الإجراءات بسبب الحاجة للرجوع للجهاز المركزي.
  - إمكانية اتخاذ قرارات خاطئة بعيدة عن واقع السوق واحتياجات المستهلك، وتكون عواقبها وخيمة على الاقتصاد ككل.
  - عدم مرونة الاستجابة للتغيرات أو الأخطاء الفردية، حيث يصعب تصحيح مسار الخطة المركزية بسرعة.
٣. ارتفاع تكاليف الإنتاج والإدارة: بسبب الحاجة إلى جهاز بيروقراطي ضخم للإشراف والتخطيط والرقابة على جميع الوحدات الإنتاجية.
٤. الافتقار إلى آلية تلقائية كفؤة لتخصيص الموارد: حيث أن آلية السوق (التمن) تكون معطلة لصالح القرارات الإدارية، مما قد يؤدي إلى اختلالات مثل نقص بعض السلع وتراكم أخرى.
٥. الخلط بين الاقتصاد والسياسة: حيث تتدخل الدولة بشكل مباشر في إدارة الاقتصاد، مما قد يجعل القرارات الاقتصادية رهينة بالأهداف.

## س١١/ وضع كيفيه حل المشكله الاقتصادية في كلا من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي ؟

١. **يقوم النظام الرأسمالي** ← علي اساس فكرة السلوك الرشيد ومظاهر الحرية الاقتصادية التي تتجلي في حرية الملكية الفردية وسيادة المستهلك وحرية العمل والانتاج وللسوق اهمية كبيرة في هذا النظام .
- اما النظام الاشتراكي** ← فيقوم علي اساس فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي التي تتجلي في الملكية الجماعية لوسائل الانتاج "ملكية الدولة والملكية التعاونية"
٢. **يعتمد النظام الرأسمالي** ← علي حافز الربح او جهاز الثمن لتوزيع الموارد علي الحاجات بطريقة تلقائية وترك كل شئ يثقرر عن طريق السوق لأنه يحقق فكرة التوازن التي تؤدي بدورها الي تحقيق فكرة التشغيل . **اما النظام الاشتراكي** ← يعتمد بصفة اساسية علي وجود جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة قومية شاملة مدروسة يتم وضعها وتلتزم جميع الوحدات الانتاجية في المجتمع بتنفيذ هذه الخطة وتقوم هذه الخطة بوظيفتين وهم تسيير النظام الاقتصادي وتنمية الاقتصاد القومي وهذا لا يمنع من وجود تخطيط في النظام الرأسمالي ولكن يكتفي بوظيفة التنمية تاركاً تسيير الاقتصاد القومي لجهاز الثمن .
٣. يعتمد التخطيط في النظام الرأسمالي علي التخطيط الجزئي بحيث يهدف الي تنمية قطاع معين في حين ان التخطيط في النظام الاشتراكي يقوم علي اساس التخطيط الكلي الشامل الذي يشمل كل قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي فإن النظام الاشتراكي يتمتع بالمركزية وتتجمع سلطة اتخاذ القرارات في ايدي مجموعة قليلة من المخططين ولذلك فالقرارات الخاطئة التي تصدرها هذه السلطات يكون لها اثار سيئة علي المجتمع ككل في حين ان النظام الرأسمالي تجد ان اتخاذ اي منتج لقرار خاطئ لن يكون له نفس الثار السيئة من حيث شمولها كما ان المنتج وحده هو الذي سوف يتحمل نتيجة هذا القرار .
٤. يهدف نظام المشروع الخاص الي تحقيق مصلحة الفرد ويقوم علي دعائم اساسية هي الملكية الخاصة وحرية انشاء المشاريع الخاصة وحرية التعاقد والاختيار والمنافسة ويقتضي منطق هذا النظام بأن يكون تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي عند ادني حد ممكن وعلي العكس من ذلك يهدف النظام الاشتراكي في صورته كنفويض تام لنظام المشروع الخاص الي تحقيق مصلحة الجماعة فقط ويقوم علي اساس تملك الدولة لجميع وسائل الانتاج وادارتها ويقتضي تشغيل هذا النظام وجود ادارة مركزية تتولي اولويات الانتاج وتنفيذ عمليات توزيع الناتج القومي بين الافراد وضبط الانتاج وتنفيذ عمليات توزيع الناتج القومي بين الافراد وضبط الانتاج وصيانة البناء الاقتصادي وتنميته



س١٢/ اكتب في عنصر العمل كأحد عناصر الانتاج من حيث تعريفه وخصائصه واهمية تقسيم العمل؟

### عناصر الإجابة

**أولاً: تعريف العمل:**

**ثانياً: خصائص العمل:**

**ثالثاً: أنواع العمل:**

**رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:**  
**أ- التخصص:**

**ب- تقسيم العمل:**

### تمهيد

يعد عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج ( فلا إنتاج بلا عمل )

**أولاً: تعريف العمل:**

الجهد الإنساني المبذول من خلال العملية الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات.  
عندما نتكلم عن العمل لا نتكلم عن عنصر عادي بل عنصر إنساني يعامل معاملة خاصة

**لأسباب الآتية:**

١. إدارة عنصر العمل لا تتعلق بمورد عادي بل عنصر إنساني ويجب مراعاة الجانب الإنساني من حيث تحديد الأجر ووضع الضوابط لعمل الأحداث والنساء.
٢. العمل يتحدد عنه أجر والذي يحدد مستوى المعيشة.

**ثانياً: خصائص العمل:**

١. **العمل نشاط واع** → الإنسان يعي ما يعمل، على عكس الحيوان الذي يعمل بغريزته، فالإنسان وحده هو الذي يعي الطبيعة ويستوعبها ويحاولها.
٢. **العمل نشاط إرادي** → يقوم به الإنسان عن إرادة مختارة وتقدير لموقفه من خلال أجره (الحساب الاقتصادي) .
٣. **العمل يسبب ألم** → حيث الألم هو التكلفة التي تحملها العامل نتيجة لعمله حيث أن العمل يتضمن نوع من القهر على العمل بما يفرضه عليه من التزامات وأعباء بدنية وذهنية وخضوعه لنظام محدد وصارم.
٤. **العمل مصدر للمتعة والسعادة** → رغم ما سببه العمل من ألم وقهر نرى العامل سعيد بإنجاز عمله وتحقيقه لذاته.
٥. **العمل له غاية** → وهي خلق المنافع بالإسهام في العملية الإنتاجية، فإذا كان الألم يمثل تكلفة العمل فإن إنتاج السلع والخدمات يمثل العائد من العمل .

**ثالثاً: أنواع العمل:**

١. **أعمال يدوية** ← تعتمد على الجهد العضلي إلى حد كبير.
  ٢. **أعمال ذهنية** ← تعتمد على المعرفة.
- هناك تقسيمات أخرى إلى أعمال تنفيذية وأعمال إشرافية.

**رابعاً: التخصص وتقسيم العمل:****أ- التخصص:****المقصود بالتخصص:**

أن يتخصص الإنسان في مهنة واحدة لإنتاج سلعة أو خدمة، إما نجار أو زارع أو صانع، يقوم بإنتاج نوع واحد من السلع ويحصل على بقية احتياجاته من التبادل.

**أهمية التخصص:**

١. زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مزايا جديدة لدى الأفراد.
٢. زيادة القدرة على الابتكار والاختراع.
٣. زيادة الخبرة العميقة لدى الأفراد.

**ب- تقسيم العمل:****المقصود بتقسيم العمل :**

ان ينقسم إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من المراحل لكل مرحلة جزئية عامل، ولقد ارتبط تقسيم العمل بإدخال الآلة في عمليات الإنتاج.

**مزايا تقسيم العمل :**

١. زيادة المهارة في أداء الأعمال، وذلك لتبسيط الأعمال المطلوبة.
٢. تنظيم العمل بشكل أكفأ من حيث الوقت والتتابع والإشراف.
٣. توفير الوقت وتقليل الفاقد أثناء انتقال العامل من عملية إلى أخرى.
٤. تسهيل استخدام الآلة نتيجة لتقسيم العملية الإنتاجية إلى عمليات جزئية.
٥. كل ما سبق يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وزيادة الإنتاج.

**المبالغة في تقسيم العمل لها عيوب وخاصة من الناحية النفسية :**

١. الملل من تكرار نفس العمل الواحد.
٢. يفقد العامل إحساسه بنتيجة عمله لأنه يقوم بعملية جزئية فقط على عكس الحرفي الذي يقوم بإنتاج السلعة كلها.

س١٣/ عرف رأس المال عبر المدارس الاقتصادية المختلفة مبيناً تقسيماته؟  
صيغه اخري / اكتب بالتفصيل في عنصر رأس المال كنصر من عناصر الإنتاج؟

### عناصر الإجابة

أ - الحاجة إلى رأس المال:

ب - قابلية رأس المال إلى الإحلال محل العمل والأرض:

ج - مفهوم رأس المال:

د - تطور مفهوم رأس المال عبر المدارس الاقتصادية:

ثالثاً: المدرسة الماركسية:

ثانياً: المدارس الحديثة (المدرسة النمساوية):

هـ - أنواع مفاهيم رأس المال:

أولاً: رأس المال الفني:

ثانياً: رأس المال المحاسبي:

ثالثاً: رأس المال القانوني:

رابعاً: رأس المال الجماعي ورأس المال الخاص:

### أ - الحاجة إلى رأس المال:

في العصر الحديث فإن كل ما نقوم باستهلاكه سواء من سلع أو خدمات فإن رأس المال له دور في وجودها، فالثياب التي نرتديها استخدم رأس المال في إنتاجها والطعام الذي نأكله استخدم رأس المال في إنتاجه ونقله وتغليفه، وهكذا نرى أن رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج الذي لا غنى عنه في وقتنا الحاضر .

### ب - قابلية رأس المال إلى الإحلال محل العمل والأرض:

يمكننا أن نتصور في الوقت الحاضر أهمية الدور الذي يقوم به رأس المال كبديل للعمل ، فبناء سد كالسد العالي كان من الممكن أن يتطلب البلايين من ساعات العمل البشرية كما يتطلب السنين لتنفيذه إذا لم يستخدم رأس المال في بنائه، ولا يفهم من ذلك أن رأس المال يعتبر منافساً للعمل بحيث يؤدي زيادة استخدامه إلى تعطيل المزيد من المال بل على العكس من ذلك نجد أن زيادة الآلية في الإنتاج تفتح فرصاً أكبر أمام العمل للتوظيف، وذلك لسببين:

السبب الأول - أن الآلات بطبيعتها تحتاج لمن يشغلها.

السبب الثاني - أن استخدام الآلات يفتح المجال لاشتغال العمال في إنتاج هذه الآلات.

بالإضافة إلى أن رأس المال يعتبر بديلاً للعمل فهو يعتبر أيضاً بديلاً للأرض ، فإذا كانت الأراضي المزروعة التي وهبتها الطبيعة لنا غير كافية لمقابلة احتياجاتنا فإنه يمكن برأس المال استصلاح أراض جديدة وإضافتها إلى ما هو موجود من قبل.

### ج - المقصود برأس المال:

مجموعة أموال الإنتاج التي لا تستخدم في إشباع حاجات الإنسان مباشرة وإنما في إنتاج أموال أخرى. على ذلك، فإن رأس المال يمكن أن يشمل الآلات والأدوات التي تستخدم في النشاط الإنتاجي أيّاً كان نوعه وعلى المباني والمنشآت المقامة للإنتاج وعلى المواد الخام وعلى بعض العناصر الطبيعية.



## د - تطور مفهوم رأس المال عبر المدارس الاقتصادية:

### أولاً: المدارس التقليدية الإنجليزية:

تري هذه المدارس أن رأس المال هو مجموعة من أموال الإنتاج التي سبق إنتاجها، فأرأس المال هو نتيجة أثتلاف بين عنصري الطبيعة والعمل.  
بالرغم من ذلك فإنه

يرجع الفضل لهذه المدرسة في الإشارة إلى أهم خصائص عنصر رأس المال والتي نوجزها في الآتي:

- ١- يعتبر رأس المال نتيجة لنشاط إنتاجي سابق ← ويستخدم لإنتاج أموال الاستهلاك سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر.
- ٢- يحتاج رأس المال لتكوينه فترة من الزمن قبل إسهامه في العملية الإنتاجية ← وهذا التكوين يحتاج إلى إدخار
- ٣- يمثل رأس المال عنصر الدوام أو الاستمرار ← وهذا بالرغم من قابلية العناصر المكونة له للهلاك وذلك بفضل صيانتته وإعادة تكوينه عند استهلاكه.
- ٤- يسمح رأس المال بالحصول على دخل ← يستمد من السلع الاستهلاكية التي يقوم بإنتاجها .

هكذا فإن المدرسة التقليدية الانجليزية ركزت على الخصائص الجوهرية لرأس المال من أنه **عنصر مشتق** سبق إنتاجه وأنه يحتاج في تكوينه إلى فترة من الزمن وكذلك إلى **ادخار** وأنه عنصر **دائم** وأخيراً فإنه يعطى **دخلاً**.

### ثانياً: المدارس الحديثة (المدرسة النمساوية):

المدرسة الحديثة ركزت على صفتين من صفات رأس المال أن رأس المال يتكون من **الأموال الوسيطة** وأنه يؤدي إلى **إطالة فترة الإنتاج** ولذا فإن هذه المدرسة تهتم عند إعطاء مفهومها لرأس المال بالنظر إلى دوره في عملية الإنتاج.

### ثالثاً: المدرسة الماركسية:

رأس المال يعتبر نتيجة لعمل سابق ولكن لم يحصل له استهلاك لذا فإن رأس المال يعتبر نوعاً من العمل المختزن **ورأس المال ينقسم عند ماركس إلى نوعين:**

- ١- **رأس المال المتداول** ← عند ماركس يقابل ما يخصص لأجور العمال من النقود السائلة والتي تكاد تكفي لشراء السلع الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تتضمن الحفاظ على حياة العمال ومشاركتهم في العملية الإنتاجية وهذا النوع من رأس المال يستهلكه العمال ولكن في المقابل تكون إنتاجية العمال أكبر من قيمة رأس المال المتداول وبدا يحصل الرأسماليين على جزء من هذا الإنتاج وهو ما يسمى بفائض القيمة أي الفرق بين قيمة إنتاج العمال والأجور التي يحصلون عليها
- ٢- **رأس المال الثابت** ← يشمل الجزء من رأس المال النقدي الذي يخصص لوسائل الإنتاج الأولية وأدوات العمل ويلاحظ أنه بالنسبة لهذا النوع من رأس المال فإنه يستعمل فقط بمعرفة العمال ولا يتم استهلاكه .

## هـ - أنواع مفاهيم رأس المال:

### أولاً: رأس المال الفني:

رأس المال الفني هو مجموع الأموال المادية المستخدمة في العملية الإنتاجية وتؤدي بطريق غير مباشر إلى إشباع الحاجات عن طريق تمكينها العمل من زيادة إنتاجيته وعلى ذلك فهي تشمل مجموع الأدوات والآلات المادية المستخدمة في الإنتاج وتشمل المباني والمنشآت المقامة للإنتاج وبعض العناصر الطبيعية التي تم تطويرها لكي تساهم في الإنتاج وأهمها المواد الخام .  
ورأس المال الفني هو المعنى المقصود عندما نتحدث عن رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج .

**ثانياً: رأس المال المحاسبي:**

رأس المال المحاسبي يتمثل في مجموع القيم النقدية التي تحتفظ بقيمتها ثابتة دونما خصم الاستهلاكات لحماية قيمة رؤوس الأموال الثابتة من الهلاك والعناصر المكونة لرأس المال **تتعرض لنوعين من الاستهلاك:** (أ) **الاستهلاك المادي للعناصر المكونة لرؤوس الأموال الثابتة** ← والذي يكون تدريجياً ويكون نتيجة لكثرة الاستخدام في العملية الإنتاجية.

(ب) **الاستهلاك الفني الاقتصادي لرأس المال** ← ويحدث نتيجة للتقدم الفني فبالرغم من أن رأس المال يكون قادراً على الإنتاج من الناحية المادية إلا أن التقدم الفني قد يجعله غير اقتصادي بالمرّة بالنظر إلى المستوى الجديد للفن الإنتاجي .

ويقدم لنا الفن المحاسبي الوسائل الفنية التي تتضمن استهلاك وتجديد العناصر المكونة لرأس المال .

**ثالثاً: رأس المال القانوني:**

رأس المال القانوني ← يشمل كافة الحقوق والأصول المالية التي تدر لصاحبها دخلاً ويكون ذلك نتيجة للفن القانوني الذي أوجد مفهوم الملكية وهذا المعنى لرأس المال أوسع من المعنيين السابقين فهو يشمل بالإضافة إلى العناصر التي يشتمل عليها رأس المال الفني أموراً أخرى مثل الحقوق المالية والتي تدر دخلاً وكذلك الأرض لأنها تدر لصاحبها دخلاً.

وفكرة رأس المال القانوني تظهر بشكل واضح في النظم الرأسمالية حيث يعترف بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج .

**س.ف/ اكتب في تقسيم رأس المال الفني إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول مبيناً أهمية هذا التقسيم ؟**

**نقسم رأس المال الفني إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول:**

يمكن تقسيم رأس المال الفني إلى عدة تقسيمات لعل أهمها جميعاً تقسيمه إلى رأس المال الثابت وإلى رأس المال المتغير وهذه التفرقة تستند إلى التغير في شكل رأس المال **فراش المال الثابت** هو الذي يتدخل أكثر من مرة في العملية الإنتاجية دون أن يفقد خصائصه الفنية **ومثل ذلك** الآلات والمباني، **رأس المال المتداول** فهو يتغير خلال العملية الإنتاجية

**مثال ذلك** المواد الأولية والوقود ولذا فإن رأس المال المتداول لا يستخدم في العملية الإنتاجية إلا مرة واحدة **ونرجع أهمية التفرقة بين هذين النوعين من رأس المال إلى عدة أسباب أهمها:**

١. أن رأس المال الثابت يحتاج عادة إلى كمية كبيرة من النقود تجمد في صورة مبنى أو آلة ولا يمكن استردادها إلا بعد فترة طويلة تصل إلى عشرات السنين **كالمباني مثلاً** ومن ثم فإن أي قرار يتخذ بشأنه يتطلب دراسة وافية ودقيقة عن احتمالات المستقبل البعيد والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه الطلب والأسواق خلال فترة بقائه .

على العكس من ذلك فإن الأموال التي تستخدم لشراء رأس المال المتغير يسهل استردادها خلال فترة قصيرة من الزمن، ثم فإن عنصر المخاطر يكون أقل مما يجعل اتخاذ القرارات بشأنها أسهل .

٢. **يكون من السهل عند حساب نفقة الإنتاج** ← بالنسبة لأي سلعة من السلع حساب ما يدخل في إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة من **رأس المال المتداول** لأنه عند حساب نفقة الإنتاج فإن رأس المال المتداول يدخل بكامل قيمته وعلى العكس فإنه **يصعب حساب** ما يدخل في إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة من رأس **المال الثابت** لأنه عند حساب نفقة الإنتاج لا يدخل إلا جزءاً فقط من رأس المال الثابت وهو مقابل الاستهلاك .

٣. **يعتبر رأس المال الثابت أقل سيولة من رأس المال المتداول** ← والمقصود بالسيولة هو مدى القدرة على مبادلة رأس المال في السوق بالنقد وسيولة رأس المال تنوقف على أمور كثيرة أهمها مدى تنظيم السوق خاصة سوق الأوراق المالية ومن الوسائل القانونية التي أدت أدواراً هامة في هذا الصدد خلق الأوراق المالية من أسهم وسندات.

٤. **يعتبر رأس المال الثابت أقل قدرة على التحول من استخدام لآخر لأنه يعتبر أقل تخصصاً من رأس المال المتداول.**   
 ٥. فمثلاً يسهل نسبياً تحويل الإنتاج من سيارات الركوب إلى سيارات النقل ولكن يصعب تحويل الإنتاج من السيارات النقل إلى إنتاج آلات الغزل ولذا فإن القدرة على التحول تكون عادة نسبية.   
 ٥. وكقاعدة عامة تكون رؤوس الاموال الثابتة أقل قدرة على التحول من صناعة إلى أخرى عن رؤوس الأموال المتغيرة .

#### رابعاً: رأس المال الجماعي ورأس المال الخاص:

٥. هناك بعض السلع الإنتاجية التي تكون موضعاً لملكية خاصة وبالتالي يستطيع الأفراد والشركات امتلاكها وهي ما تسمى برأس المال الخاص في حين أن البعض الآخر لا يكون موضعاً لمثل هذه الملكية بل يكون مملوكاً للمجتمع كله ممثلاً في حكومته.

#### وتنشأ الملكية الجماعية لرأس المال في الأحوال الآتية:

- ١- في حالة المشروعات الكبيرة التي تتطلب أموال ضخمة قد يعجز الأفراد عن تجميعها فتدخل الحكومة لإقامتها وامتلاكها وإدارتها سواء كلياً أو جزئياً كمشروعات السكك الحديدية وشركة النقل البري والبحري.
- ٢- في حالة المشروعات التي تؤدي خدمات عامة والتي تتطلب منتج احتكاري من ناحية والتي ترغب الحكومة في توفير خدماتها أو منتجاتها لأفراد المجتمع بسعر معتدل من ناحية أخرى كمشروعات الكهرباء ومياه الشرب.
- ٣- في حالة المشروعات التي يصعب تحديد المستفيدين من خدماتها وبالتالي يصعب تحديد رسوم أو أثمان لخدماتها كالطرق والكباري والسدود والقناطر.
- ٤- وفي حالة المشروعات التي تحقق أرباحاً غير ناشئة عن مهارة تنظيمية ولكن ناشئة عن تمتعها بمركز احتكاري أو عن ارتفاع ما تحققه من ريع كآبار البترول والتنجيم.
- ٥- في حالة اعتناق الدولة للنظام الاشتراكي واتخاذها من التدخل في النشاط الاقتصادي سياسة دائمة لتحقيق زيادة في الإنتاج وعدالة في التوزيع وفي مثل هذه الحالة تكون الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي القاعدة العامة وتصبح الملكية الخاصة لها هي الاستثناء.



س١٤/ عرف الادخار موضحاً أنواعه والعوامل الموضوعية المحددة للادخار؟  
صيغه اخري / عرف الادخار وبين أنواعه والعوامل الشخصية والموضوعية التي تتوقف عليه  
وبين ماهية الادخار الاختياري في مصر ؟

### عناصر الإجابة

**أولاً: الادخار**

**ثانياً: أنواع الادخار :**

**النوع الاول: الادخار الاختياري:**

**أ-العوامل الشخصية المحددة لادخار الاختياري:**

١-مستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه

٣-سعر الفائدة:

٤-درجة الاستقرار النقدي:

**النوع الثاني : الادخار الجبري أو الإجباري:**

١-الادخار العام أو الحكومي:

٢-التمويل الذاتي:

٣-التمويل التضخمي:

**ب-العوامل الموضوعية المحددة لادخار:**

٢-مستوى الاقتطاع الضريبي:

٥-درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية:

### أولاً: الادخار

المقصود بالادخار ← يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستهلك وهو بهذا المعنى يعتبر تصرفاً اقتصادياً بمعنى أنه يتطلب القيام بالاختيار بين استهلاك جزء من الدخل أو عدم استهلاكه.

التعريف السابق لادخار هو **تعريف الادخار الاختياري أو الفردي** والذي كان يشكل معظم ادخارات الجماعة إلا أنه على أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي وازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وظهور الوحدات الاقتصادية الكبيرة ظهر **نوعاً ثانياً الادخار يسمى الادخار الجبري** وأهم صور الادخار الجبري هو ادخار القطاع الحكومي.

### ثانياً: أنواع الادخار

يمكن أن نستنتج مما سبق أنه في العصر الحديث يتكون الادخار القومي من نوعين أساسيين من الادخار:

الادخار الاختياري و الادخار الجبري.

**النوع الاول: الادخار الاختياري:**

**١-المقصود بالادخار الاختياري:**

عدم استهلاك جزء من الدخل دون جبر وهو بهذا الوصف يعتبر نتيجة للموازنة النفعية التي يقوم بها الفرد بين المنفعة الحدية لوحدة النقود التي تخصص للاستهلاك والمنفعة الحدية لوحدة النقود التي تدخر.

**٢-عوامل الادخار:**

قد ارجع كينز حجم الاستهلاك وبالتالي حجم الادخار باعتباره ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك إلى عوامل شخصية وعوامل موضوعية.

**أ-العوامل الشخصية المحددة لادخار الاختياري:**

تتوقف العوامل الشخصية التي تحدد حجم الادخار الاختياري على العادات والتقاليد الشخصية وكذلك على طبيعة المنظمات الاجتماعية السائدة .

ويمكن أن نجمال أهم العوامل الشخصية التي تحمل الأفراد على الامتناع عن استهلاك جزء من دخلهم على الادخار

في الآتي:

١. تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.
٢. الاحتراس ضد حوادث متوقعة قد تزيد من الأعباء المستقبلية أو تقلل من الدخل في المستقبل.
٣. الانتفاع من الفائدة ومن الزيادة في قيمة الأموال .
٤. الادخار بغرض القيام باستثمار.
٥. حماية الورثة بترك ثروة لهم.

📌 **وخلص كينز إلى أن العوامل الشخصية التي تدفع إلى الاستهلاك أو إلى الادخار أنها معطيات** وأن الميل للاستهلاك أو للادخار يتغير في الزمن **القصور نتيجة لأثر العوامل الموضوعية وحدها.**

**س.ف. وضع بالتفصيل العوامل الموضوعية المحددة للإدخار؟**

**ب-العوامل الموضوعية المحددة للادخار:**

**١- مستوى الدخل والتغيرات التي تطرأ عليه**

📌 يتوقف حجم الادخار أساساً على حجم الدخل الفردي وكلما كان حجم الدخل الفردي كبيراً كلما كان حجم الادخار كبيراً ولذا فإن مستوى ادخار ذوي الدخل المرتفع يكون كبيراً والعكس صحيح بالنسبة للأفراد الدخل المنخفض.

📌 **ويمكن أن نستنتج مما سبق** أن الادخار لا يظهر إلا إذا زاد حجم الدخل الفردي عن حجم الاستهلاك الضروري والذي يتحدد بالعادات والتقاليد الاستهلاكية والتي تختلف من مجتمع لآخر وتكون مستقرة في المدة القصيرة وهي التي تحدد ما يسمى بالميل للاستهلاك.

📌 على فرض ثبات العادات والتقاليد الاستهلاكية أي ميل للاستهلاك فإن الزيادة في الدخل تؤدي إلى الزيادة في الاستهلاك ولكن الزيادة في الاستهلاك لا تكون بقدر الزيادة في الدخل بل تقل عنها ويعبر عن الزيادة الحاصلة في الاستهلاك على أثر زيادة معينة في الدخل بالميل الحدي للاستهلاك .

📌 **ويترتب على الحقيقة السابقة أنه كلما زاد الدخل كلما زاد كل من الاستهلاك والادخار** ولكن زيادة الادخار تكون أكبر من زيادة الاستهلاك وفي حالة نقصان الدخل فإن ذلك يؤدي إلى نقصان كل من الاستهلاك والادخار ولكن النقصان في الادخار يكون أكبر من النقصان في الاستهلاك .

**٢- مستوى الاقتطاع الضريبي:**

📌 العلاقات السابقة بين حجم الدخل وكلا من الاستهلاك والادخار لا تقوم إلا بالنسبة لحجم الدخل الصافي القابل للتصرف فيه الذي يكون بحوزة الأفراد ولما كان الدخل الصافي = الدخل الإجمالي - الاقتطاع الضريبي + الإعانات الحكومية، فإن الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل النقدي أو الصافية لهؤلاء الذين يتحملونها ويستتبع ذلك أن الضرائب تؤدي إلى خفض كل من الاستهلاك والادخار ولكن نسبة الانخفاض في الادخار يكون أكبر من نسبة الانخفاض في الاستهلاك وتفسير ذلك هو أنه يسهل على الفرد ضغط ادخاره عن ضغط استهلاكه.

📌 من المفيد أن نشير إلى أن الضرائب التي تؤدي إلى انخفاض الدخل النقدي وبالتالي إلى انخفاض الادخار الاختياري الفردي يمكن أن تشكل أداة من أدوات الادخار الإجباري وذلك إذا ما استخدمت حصيلة هذه الضرائب لتغطية نفقات الدولة الاستثمارية لا النفقات الاستهلاكية .

## ٣- سعر الفائدة:

أقامت النظرية التقليدية ← علاقة حاسمة بين سعر الفائدة السائد وكل من الاستهلاك والادخار الفرديين فاعتبرت هذه النظرية أن هناك علاقة عكسية بين كل من سعر الفائدة والاستهلاك وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار وبعبارة أخرى كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى خفض مستوى الاستهلاك وبالتالي إلى زيادة مستوى الادخار والعكس صحيح.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المتغيرات في سعر الفائدة تؤثر في أنواع الادخار أكثر مما تؤثر في حجم الادخار.

## ٤- درجة الاستقرار النقدي:

نقص بدرجة الاستقرار النقدي ← ثبات القيمة الشرائية لوحدات النقود وعدم الاستقرار النقدي يكون نتيجة للتضخم النقدي والانكماش الاقتصادي.

أ- **نقص بالتضخم النقدي** ← زيادة قيمة وسائل الدفع في الاقتصاد عن قيمة الناتج القومي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وارتفاع أسعار السلع والخدمات، والتضخم النقدي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تدهور قيمتها.

ب- **أما الانكماش** ← فيحدث نتيجة زيادة قيمة الناتج القومي عن قيمة وسائل الدفع مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد وانخفاض أسعار السلع والخدمات والانكماش يؤدي إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود وغالباً ما يحدث عدم الاستقرار النقدي نتيجة للتضخم أكثر من حدوثه نتيجة للانكماش والتضخم يعتبر ظاهرة عامة في كافة الاقتصاديات سواء في البلاد المتقدمة أو في البلاد النامية.

والتضخم يؤدي إلى تدهور قيمة النقود ومن ثم يضعف الميل للادخار ولذا زاد التضخم في الاقتصاد كلما أدى ذلك إلى انعدام الثقة في القيمة المستقبلية للوحدات النقدية المدخرة ويؤدي إلى نقص حجم الادخار الاختياري وتلجأ عادة الدول إلى الاستفادة من التضخم لتحقيق ادخار إجباري ولكن بشروط خاصة ومن ثم يمكن أن يؤدي التضخم إلى إنقاص الادخار الاختياري وإلى زيادة الادخار الإجباري.

## ٥- درجة تنظيم الأسواق المالية والنقدية:

مما يشجع الأفراد على الادخار وجود أسواق منظمة تطلب فيها المدخرات باستمرار سواء لأجل قصير أو لأجل طويل فوجود هذه الأسواق أمر يشجع المدخرون على عرض مدخراتهم بقصد الحصول على الفائدة من وراء شراء الأوراق المالية أو مقابل إيداع مدخراتهم.

يعتبر انتشار الشركات المساهمة في البلاد الرأسمالية من العوامل الرئيسية في زيادة الادخار الاختياري طوال القرن التاسع عشر هذه الشركات تصدر الأسهم والسندات وتطرحها للاكتتاب العام ويقبل على شرائها المدخرون الأفراد نظير العائد السنوي الذي يحصلون عليه وبعد الحرب العالمية الثانية لجأت كثير من الحكومات في الدول الرأسمالية إلى الاقتراض من الأفراد عن طريق سندات عامة تطرحها الخزنة للاكتتاب العام نظير فائدة سنوية وقد أدى هذا النوع أيضاً إلى تشجيع الادخار الاختياري.



الادخار الاختياري في مصر:

يشكل الادخار الاختياري في مصر بصفة أساسية من ادخار القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص. يمثل فائض التأمينات الاجتماعية وهو نوع من أنواع المدخرات التنظيمية الجزء الأكبر من أشكال مدخرات القطاع العائلي يليه في الأهمية حصيلة شهادات الاستثمار وأذون الخزانة. الادخار من خلال التأمين على الحياة والأموال فهو ضئيل إلى حد كبير، وبالنسبة للادخار من خلال ودائع صندوق توفير البريد فرغم ضآلتها إلا أنها آخذة في الارتفاع.

النوع الثاني : الادخار الجبري أو الإجباري:

الادخار القومي يتكون من ادخار اختياري وادخار إجباري والادخار الإجباري يأخذ دوراً متعظماً في تكوين الادخار القومي وذلك أثر التطور الذي حدث في **طبيعة دور الدولة الرأسمالية** وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتداخلة ثم إلى الدولة المنتجة.

**والوسيلة الرئيسية التي تملكها الدولة في تحقيق الأغراض السابقة سواء في البلاد الرأسمالية أو الاشتراكية أو النامية تحصل في الاستثمار العام** وتلجأ الدولة إلى تحقيق ادخار جبري لتمويل الاستثمارات العامة وهذا النوع من الادخار الجبري يسمى **الادخار الحكومي أو الادخار العام**.

كذلك فإن طبيعة النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي أدت إلى ظاهرة تركيز رأس المال وكبر حجم المشروعات وظهور وحدات اقتصادية كبيرة تحقق قدراً متعظماً من الأرباح لا يتم توزيعها كلها على المساهمين بل يخصص جزء منها لتمويل استثمارات جديدة داخل المشروع وهذا **النوع الثاني من الادخار الجبري يسمى التمويل الذاتي**.

وأخيراً فإن كثير من الدول تلجأ إلى إتخاذ سياسة تضخمية تقوم بها الحكومة لتمويل المشروعات المختلفة وذلك عن طريق زيادة إصدار النقود **ويسمى هذا النوع الثالث من الادخار الجبري بالتمويل التضخمي**.

س.ف/وضح انواع الادخار الاجباري ؟

ونتناول بايجاز فيما يلي الأنواع الثلاثة من الادخار الجبري:

١- الادخار العام أو الحكومي:

يتمثل الادخار العام في الفرق بين الإيرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية ونقصد بالإيرادات العامة الجارية الإيرادات التي تأتي من حصيلة الضرائب والرسوم ومن إيرادات الدومين الخاص ومن أرباح المشروعات العامة ونقصد بالنفقات العامة الجارية النفقات العامة على الأجور والمرتبات والنفقات العامة اللازمة لتسيير المرافق العامة وأخيراً النفقات العامة التحويلية والإعانات الحكومية للمشروعات والأفراد ونفقات خدمة الدين العام .

تلجأ الدولة في سبيل تحقيق إدخار عام تستخدمه في تمويل استثماراتها بزيادة الضرائب والرسوم التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة.

يشكل الادخار الحكومي في مصر في الوقت الحالي حوالي ثلث المدخرات القومية.

## ٢- التمويل الذاتي:

نعرف أن المشروعات تحقق أرباحاً وأن هذه الأرباح من حق المساهمين في المشروع بمعنى أنه يمكن أن توزع عليهم إلا أن إدارة المشروع يمكن أن تقرر حجز جزء من الأرباح بغرض استخدامها في تمويل الاستثمارات الجديدة في المشروعات وفي تلك الحالة يتم الادخار جبراً عن مستحقي هذه الأرباح.

يبلغ التمويل الذاتي كأحد صور الادخار الجبري أهمية كبرى في البلاد الرأسمالية المتقدمة حيث تكبر أحجام المشروعات ويستتبع ذلك كبر حجم الأرباح التي تحققها هذه المشروعات واتجهاً إلى عدم توزيعها كلها على المساهمين.

## ٣- التمويل التضخمي:

تتلخص فكرة التمويل التضخمي في أن الدولة تلجأ عادة إلى تمويل استثماراتها عن طريق الإصدار النقدي الجديد وهذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى ظهور التضخم النقدي نظراً لزيادة الطلب الكلي عن طريق إنفاق المبالغ التي تمول بالإصدار النقدي الجديد عن العرض الكلي للسلع مما يستتبع ارتفاع الأسعار الذي يؤدي بدوره إلى خفض الدخل الحقيقية خاصة أصحاب الدخل الثابتة مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك.

عادة تلجأ الدول إلى هذه الطريقة لتمويل جزء من استثماراتها لعلمها .

لكن يشترط لنجاح هذه الطريقة التضخمية في التمويل أن يتميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج نحو القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها الاستثمارات الجديدة ويشترط ثانياً لنجاحها أن تستطيع الاستثمارات الجديدة إعطاء إنتاج من السلع والخدمات بالقدر الذي يكفي لسد الثغرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويشترط ثالثاً اتخاذ إجراءات اقتصادية لضمان الحد من ارتفاع الأسعار حتى لا يبدأ التضخم في إعطاء آثاره السلبية.

أهم الوسائل الاقتصادية المستخدمة في الحد من معدل التضخم تثبيت الأجور والأسعار أو السماح بزيادتهما بمعدل بطيء عن طريق الرقابة على أنواع الائتمان بحيث لا تعطى القروض البنكية إلا للاستثمارات وخاصة تلك الاستثمارات المنتجة ويشترط أخيراً مرونة الجهاز المصرفي بحيث يستطيع امتصاص جزء كبير من الزيادة التي تحصل في الدخل النقدية.